RIC
مركز البحوث والمعلومات
Research & Information Center
SABA
SABA.YE

ثورة 14 أكتوبر

التحديات السياسية في تجربة التحرر الوطني للجنوب اليمني المحتل

مركز البحوث والمعلومات

أنس القاضي

وكالة الانباء اليمنية (سبأ)
WWW.SABA.YE/AR

ثـورة 14 أكتـــوبر

التحـــديات الســـياسية في تجـربة التحرر الوطني للجنوب اليمني المحتل

أنـــس القاضي

Written by: Anas AL-qadi

Anas.q.y@gmail.com

وكالة الأنباء اليمنية سبأ

مركز البحوث والمعلومات

أكتوبر 2023م- ربيع أول 1445هـ

الجمهورية اليمنية – صنعاء حي الحصبة

هاتف 01-563333

البريد الإلكتروني: albhwth3@gmail.com

الموقع الإلكتروني https://www.saba.ye/ar

مركز البحوث والمعلومات
Research & Information Center

الآراء الواردة في الورقة البحثية لا تعبر بالضرورة عن رأي الوكالة

المحـــتويات

ملخص 4

المؤتمرات الدستورية البريطانية 9

مؤتمر لندن الدستوري الأول 1964م 12

مؤتمر لندن الثاني 1965م 14

تشكيل "جبهة التحرير" 16

تجربة اندماج "الجبهة القومية" و"منظمة التحرير" 18

محطة "المجلس الوطني" 20

تداعيات الاندماج القسري 20

فك الارتباط 21

الجبهة القومية والمواجهات الداخلية 22

نكسة حزيران والمواجهات 24

عودة المواجهات بين الجبهتين 26

المسار السياسي في الأمم المتحدة 28

التحديات السياسية أمام الاستقلال الوطني 37

التحركات المشبوهة 39

استراتيجية اسقاط المناطق 39

اشتداد الانقسام بين الجبهتين والمراهنة على الجيش 40

مواجهة مشروع اقتطاع الأرض 41

مؤامرة الجهاز الإداري 42

المراهنة على بعثة الأمم المتحدة 43

تجدد المخططات البريطانية 44

التحدي الدبلوماسي 45

التحرك نحو الاستقلال 45

مفاجآت جنيف! 48

التصورات البريطانية 48

بداية المفاوضات 49

الخاتمة 53

المراجع 55

ملخـــص:

واجهت ثورة 14 أكتوبر المجيدة وتجربة النضال التحرري من أجل تحقيق الاستقلال الوطني في جنوب اليمن تحديات سياسية عديدة، مثلت عقبة في طريق الاستقلال.

مع صعود النضالات الثورية الوطنية في جنوب اليمن المحتل منذ خمسينيات القرن الماضي وظهور الأحزاب القومية واليسارية والتنظيمات النقابية العمالية، أي حين باتت قضية الاستقلال الوطني لجنوب اليمن مطروحة على جدول التاريخ، انتقلت بريطانيا من سياسة "فرّق تسد" إلى سياسة "جمّع تسد"، ومنذ ذلك الحين طرحت في برنامج عملها مسألة تسليم السُلطة للقوى العميلة لتمارس الهيمنة الاستعمارية عن طريق الأدوات، بما يحافظ على النهب الاستعماري واستغلال الجغرافيا السياسية ووجود القاعدة العسكرية، كمركز قيادة للقوات البريطانية في الشرق الأوسط.

في العام 1959م أعلن عن قيام ما سُمي "اتحاد إمارات الجنوب العربي" ضمن مسعى توحيد العملاء لمواجهة الصعود الوطني، ثم لاحقاً في سبتمبر 1962م تم دمج مستعمرة عدن بهذا الاتحاد الزائف، عقّد هذا القرار من الخلافات الدستورية فسعى المندوب السامي البريطاني ووزير المستعمرات إلى معالجة هذه الإشكاليات بين صفوف القوى السلطانية والسياسية الموالية للندن، عبر عقد مؤتمرات دستورية كان القصد منها حسم مسألة الخلافات والتمهيد لتسليم السلطة لحكومة عميلة.

مثلت هذه المؤتمرات تحديات سياسية أمام الاستقلال خاصة وأن موعد انطلاقها جرى عقب اندلاع ثورة 14 أكتوبر المجيدة في العام 1963م، وعلى هذا الأساس عُقد مؤتمر لندن الدستوري الأول ١٩٦٤م، أرادت بريطانيا من هذا المؤتمر بحث وضع القاعدة العسكرية في عدن وضرورة الاحتفاظ بها بإيجار سنوي، وكانت تحاول بذلك أن تحتوي قرارات الأمم المتحدة، القاضية بتسليم بريطانيا السلطة للشعب اليمني، فشل المؤتمر الأول لينعقد المؤتمر الثاني في العام ١٩٦٥م في أتون الحرب الشعبية التحررية، سعت الحكومة البريطانية في هذا المؤتمر-الثاني- إلى توسيع قائمة الأطراف المشاركة فيه، بحيث يضم إلى جانب سلاطين الاتحاد المزيف والوزراء في الحكومة الزائفة والمنظمات السياسية التي لم تشترك في المؤتمر السابق، وأكد حينها وزير المستعمرات البريطانية -آنذاك- بأن الهدف من المؤتمر الوصول إلى تقرير مستقبل الجنوب بالطرق السياسية، وكان واضحاً

أن بريطانيا مصممة على الاحتفاظ بالقاعدة العسكرية بموافقة الحكومة العميلة.

في شهر إبريل من عام 1966م بذلت بريطانيا محاولة أخرى لتنظيم القوى السياسية الموالية لها من خلال ترتيب اجتماع موسع للقوى الانتهازية والعميلة في بيروت، بهدف الخروج بتكتل سياسي يحظى بدعم دولي ويهيئ نفسه لاستلام السلطة من بريطانيا بناءً على المقترحات الدستورية التي أعدها البريطانيون، إلا أن التطورات العسكرية التي شهدتها منطقة الجنوب اليمني مع التصعيد القوي للأعمال العسكرية والفدائية في مدينة عدن أدى إلى إفشال هذه المحاولة.

عندما وجدت القوى الانتهازية والعميلة نفسها في وضع حرج وبعد فشل المؤتمرات الدستورية، انتقلت إلى الموقف الآخر إلى الموقف الوطني مُضطرة، مشكلة "منظمة التحرير" في العام 1965م بهدف جني ثمار نضال الجبهة القومية التي تناضل منذ انطلاق الثورة في أكتوبر 1963م وحجز موقع لها بعد رحيل الاستعمار البريطاني.

كان تشكيل "منظمة التحرير" بمثابة ثورة مضادة وسلوك سياسي انتهازي، لكن المؤامرة الأخطر تمثلت في دمج "الجبهة القومية" (الثورية) مع منظمة التحرير (الانتهازية) تحت مسمى "منظمة تحرير الجنوب اليمني المحتل" بضغط من الاستخبارات المصرية، إلا أن "الجبهة القومية" استعادت استقلاليتها بعد أقل من عام على الدمج، لتستمر منظمة التحرير في النشاط تحت مسمى "جبهة التحرير" وهو ما أدى إلى إضعاف العمل الثوري وتمزيق وحدة حركة الثورة، كما خسرت الجبهة القومية الدعم العربي الذي بات يوجه حصراً لجبهة التحرير.

فتحت الخلافات بين جبهة التحرير والجبهة القومية الأبواب أمام بريطانيا والسلاطين لممارسة الألاعيب السياسية بتقديم استقلال وطني منقوص للقوى العميلة، إلا أن أخطر ما في هذه المؤامرات هي المواجهات التي فجرتها جبهة التحرير ضد الجبهة القومية في عدن في شهر نوفمبر من العام 1967م قبل أسابيع من الاستقلال وكادت هذه العملية التخريبية أن تطيح بمكتسبات 5 أعوام من الكفاح المسلح.

استمرت الجبهة القومية في الكفاح المسلح على الأرض، ومواجهة التحديات السياسية التي يحيكها البريطانيون والسلاطين وجبهة التحرير والاستخبارات المصرية، ومواجهة محاولات الاستفادة من قرارات الأمم المتحدة الايجابية وتنفيذها بشكل مخالف لجوهرها.

دخلت الجبهة القومية في استراتيجية إسقاط المناطق التي بدأت في 20 يونيو 1967م حتى 30 نوفمبر من ذات العام، ولم تدشن المفاوضات بين الجبهة القومية وبريطانيا في 20 نوفمبر 1967م إلا وكانت "الجبهة القومية" قد أسقطت كل السلطنات وحررت كل الجنوب اليمني المحتل باستثناء آخر معسكرات الانجليز في مدينة عدن الذي كان واقعاً تحت السيطرة النارية للجبهة القومية.

كان ملف اليمن في الأمم المتحدة من ضمن التحديات التي واجهتها الثورة، اتسم العالم آنذاك بالتعددية القطبية فكان دور منظمة الأمم المتحدة إيجابياً، من العام 1960م حتى العام 1965م صوتت الدورة العشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة وبالأغلبية الساحقة على قرار بخصوص عدن والمحميات يدعو صراحة إلى خروج الاستعمار البريطاني وتسليم السلطة للشعب، وقد حاولت بريطانيا المناورة على مختلف القرارات التي صدرت خلال هذه الفترة، ومحاولة تأويل قرارات الأمم المتحدة لتسليم السلطة للعملاء وإعاقة عمل اللجنة الخاصة باليمن التي بعثتها الأمم المتحدة ومنعها من دخول عدن، ولاحقاً منعها من لقاء القوى الوطنية، وكذلك مطالبة بعثة الأمم المتحدة حضور مؤتمر تقوم به حكومة الاتحاد الزائفة على أساس أنه مؤتمر لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وليس انتهاءً بالإيقاع بالأمم المتحدة وترتيب لقائها بالقوى العميلة والقوى الانتهازية، طوال هذه الفترة كانت الجبهة القومية تضغط عسكرياً على الأرض، وتوضح مواقفها للأمم المتحدة وتفضح المناورات الاستعمارية، وكانت رؤية الجبهة القومية أن قرارات الأمم المتحدة إيجابية ومساعدة، لكن الكفاح المسلح هو الأساس في نيل الاستقلال الوطني الناجز.

كانت أخطر المؤامرات السياسية وآخرها، مؤامرة "الجهاز الإداري"، وذلك عبر تظاهر وزراء "حكومة الاتحاد" المحروقة شعبياً بالاستقالة منها، من أجل إعادة تفعيلهم في أطر جديدة، وهكذا سعت بريطانيا للترويج لفكرة "الجهاز الإداري" ، باجتماع عُقد بمدينة الاتحاد في 5 يوليو 1967م، هدف هذا التحرك إلى أن يطمئن الوزراء والسلاطين المذعورين من ناحية، وأن يتمكن من إظهار بوادر المساومة مع الحركة الوطنية وبعثة الأمم المتحدة من الناحية الأخرى، ليظهر أمامهم أنه أقدم على إلغاء حكومة الاتحاد وأوجد جهازاً يضم أوسع قطاعات الشعب كما نصت قرارات الأمم المتحدة، إلا أن هذه المؤامرة التي جاءت قبل 4 أشهر من الاستقلال أحبطتها الجبهة القومية.

واجهت الثورة تحديات تمزيق جنوب اليمن المحتل، بداية من مؤامرة تدويل جزيرة بريم ومضيق باب المندب، فقد أعلن وزير الخارجية البريطاني في مجلس العموم البريطاني يوم ١٩ يونيو ١٩٦٧م عن تحديد يوم 14 يناير 1968م موعداً للاستقلال، وأن حكومته تفكر في تدويل جزيرة (ميون) التي تقع على مضيق باب المندب بضغط من الكيان الصهيوني الذي توسل بريطانيا قبل الاستقلال أن لا تنسحب من الجزيرة وتبقى فيها حتى تصل إليها قوات دولية، إلا أن الثورة أفشلت المؤامرة بضربة استباقية عبر انتفاضة شعبية قامت بها بتحرير الجزيرة وطرد الحاكم المحلي والضابط البريطاني.

المؤامرة الأخرى تمثلت في فصل حضرموت والمهرة ومساعي إدخالهما في اتحاد فيدرالي مع السعودية، وكان المندوب السامي البريطاني في أحد ردوده على البعثة الدولية قال إن بلاده لا تملك سلطة إرغام الولايات الشرقية (القعيطي، والكثيري، والمهرة) على الانضمام إلى "اتحاد الجنوب العربي"، وبالتالي فإن بريطانيا ليس لها صلاحية تسليمها للسلطة الوطنية بناء على قرارات الأمم المتحدة، وكان التوجه البريطاني السائد حينها أن يعطي الخيار للإمارات الشرقية حضرموت والمهرة الانضمام إلى الملكة السعودية أو الإمارات الخليجية، إلا أن الجبهة القومية أحبطت هذه المؤامرة بإسقاط تلك السلطنات وضمها للوطن.

وقد نجحت مؤامرة فصل جزر كوريا موريا وتسليمها لسلطان عمان، تقع الجزر في سواحل إقليم ظفار (في سلطنة عمان حالياً) ورغم تسليمها من قبل بريطانيا إلى سلطان عمان إلا أن وفد الجبهة القومية في المفاوضات ثبت هذه الجزر ضمن الجزر اليمنية وعقب الاستقلال عينت حكومة الاستقلال محافظاً لها إلا أنها سقطت في الواقع، وكانت الإشكالية في هذه الجزر أن نسبة السكان فيها ضئيلة جداً في حدود 80 فرداً وبعدها عن جنوب اليمن وقربها من سلطنة عمان، لم يكن للجبهة القومية عناصر فيها، بخلاف جزيرة ميون التي أسقطتها الجبهة القومية وأعاقت تدويلها عبر انتفاضة شعبية من داخلها.

استطاعت الجبهة القومية تجاوز كل هذه المؤامرات، واضطرت بريطانيا للاعتراف بها كممثل شرعي عن الشعب اليمني في الجنوب اليمني المحتل، وقبلت بها في مفاوضات الاستقلال.

مثلت مرحلة المفاوضات عقبة خطيرة في طريق الثورة والاستقلال، فقد كان البريطاني يطمح عن طريق المفاوضات إلى استعادة ما خسره عبر المؤامرات العسكرية الاجتماعية والمؤامرات الدستورية.

إلا أن الوفد الوطني ذهب إلى المفاوضات متمسكاً بقضايا مبدئية لا يُمكن التنازل عنها، تمثلت في أن المفاوضات ستتناول بالدرجة الأولى تحقيق الاستقلال الناجز، وتسليم السيادة للحكومة الوطنية ورفض أي اتفاق عسكري أو دفاعي أو أحلاف سياسية، ورفض الدخول في نطاق الكومونولث البريطاني، وعدم التخلي عن أي جزء من الجنوب اليمني بما فيها كل الجزر ورفض أية قيود أو شروط من أي نوع، مع التأكيد على أن الجبهة القومية ستنهي رسمياً كل الاتفاقيات السابقة المبرمة مع السلاطين والمشائخ السابقين وحكومة الاتحاد المزيف مع المحتل البريطاني، وأن المفاوضات ستشمل طلب معونات وتعويضات مالية غير مشروطة وتسليم كل ممتلكات الجيش البريطاني الثابتة لحكومة الثورة، إلا أن الوفد عاد بدون تعويضات مالية فقد اشترطتها بريطانيا بوجود بعثة عسكرية كبيرة في عدن، وهوما تم رفضه.

عندما وصل وفد المفاوضات إلى جنيف وجد أن الوفد البريطاني قد أحضر معه وفداً سعودياً وضغط الوفد البريطاني على الجبهة القومية قبول التفاوض مع الوفد السعودي أولاً قبل التباحث معه حول الاستقلال، إلا أن ذلك لم يتم، ودخل الوفد الوطني في مفاوضات شاقة كاد أن ينسحب منها وخصوصاً في ملفات التعويضات وجزر كوريا موريا، وبرغم كل ذلك أنجز الوفد المفاوض استقلالاً ناجزاً.

استمرت المؤامرات البريطانية السعودية الأمريكية في مرحلة ما بعد الثورة كان أخطرها وأسرعها محاولة الانقلاب العسكرية الفاشلة في مارس 1968م التي تلقت دعماً أمريكياً وعلى إثرها تم طرد موظفي السفارة الأمريكية، ثم دخلت الدولة الجديدة في صراعات حدودية مع السعودية وفي إقليم ظفار وصِدام مع النظام الموالي للسعودية في صنعاء حينها.

المؤتمرات الدستورية البريطانية

واجهت ثورة 14 أكتوبر تحديات سياسية عديدة في طريق الاستقلال الوطني، فمع صعود النضالات الثورية الوطنية في جنوب اليمن المحتل، باتت قضية الاستقلال الوطني مطروحة على جدول التاريخ، فانتقلت بريطانيا من سياسة "فرّق تسد" إلى سياسة "جمّع تسد"، ومنذ ذلك الحين طرحت لندن في برنامج عملها مسألة تسليم السُلطة للقوى العميلة لتمارس الهيمنة الاستعمارية عن طريق الأدوات، بما يُبقي على النهب الاستعماري واستغلال الجغرافيا السياسية وتثبيت وجود قاعدة عسكرية.

بعد الحرب العالمية الثانية ومع صعود نضال حركات التحرر الوطنية في العالم، غيرت بريطانيا من استراتيجية "فرّق تسد" إلى استراتيجية "وحّد تسد"، نفّذت بريطانيا استراتيجيتها الجديدة من خلال لم شمل السلطنات والمشيخات العميلة في كيان سياسي واحد يكون قادراً على حماية مصالح الاستعمار ومواجهة النشاط الثوري الوطني اليمني.وهكذا في العام 1959م أعلن عن قيام ما سُمي "اتحاد إمارات الجنوب العربي" ثم تحول إلى "اتحاد الجنوب العربي"، بعد انضمام "جمهورية دثينة".

أكدت نصوص الاتفاقية التي بموجبها أُعلن قيام اتحاد إمارات الجنوب العربي أن من حق الانجليز توزيع قواتهم في أراضي الاتحاد وإقامة القواعد العسكرية عليها، واستخدام القوات المسلحة للاتحاد لحماية مصالح بريطانيا، ورُبط جيش الاتحاد بوزارة الدفاع البريطانية، كما اشترطت الاتفاقية استمرار سريان مفعول الاتفاقيات السابقة بشأن ما سُمّيت باتفاقيات الصداقة والحماية بين انجلترا مع حكام الإمارات والسلطنات.

ووفقاً لهذه الاتفاقية فقد حصلت بريطانيا على حق التدخل في الشؤون الداخلية للاتحاد في حالة وجود اضطرابات أو ثورات.

في 25 سبتمبر 1962م أي قبل يوم من ثورة 26 سبتمبر في شمال الوطن، تم التوصل إلى اتفاق يقضي بضم عدن إلى عضوية الاتحاد يبدأ سريانه ابتداءً من مارس 1963م، وهكذا فإن قرار ضم عدن إلى اتحاد الجنوب العربي عزز سيطرة بريطانيا على عدن وجعل وجود القاعدة الحربية الانجليزية قانونياً حيث تراجع وضع عدن من أرض مُحتلة ومُستعمرة يتحمل المستعمر مسؤوليتها ولا قانونية لوجوده العسكري فيها، إلى اعتبارها أرض حرة والوجود العسكري فيها يأخذ طابع اتفاقية دولية بين حكومتين.

ناضل أبناء عدن ضد قيام الاتحاد وضد إلحاق عدن بالاتحاد مطالبين بمنح الاستقلال لعدن والمحميات الجنوبية اليمنية، وقوبلت التظاهرات والنضالات الجماهيرية اليمنية في عدن ضد المشاريع الاستعمارية الجديدة بالقمع.

مع تفجّر ثورة 26 سبتمبر، تحفّزت القوى الوطنية في الجنوب اليمني المحتل، فتفجرت ثورة 14 أكتوبر 1963م، كانت القوى الوطنية في الجنوب اليمني المحتل تواجه دائماً بحجة أن الحكم في الشمال اليمني حكم رجعي استبدادي فكيف تطالب بعض القوى الوطنية بحقوق ديمقراطية في عدن وتسعى في نفس الوقت إلى تحقيق الوحدة مع حكم رجعي استبدادي، وكانت هذه نقطة ضعف في موقف القوى الوطنية، وبقيام ثورة 26 سبتمبر 1962م تعدّل موقف القوى الوطنية بشكل كامل وأصبح مطلب الوحدة مع الشمال واقعياً واشتد بذلك ساعد المعارضة والقوى الوطنية في عدن في مواجهة حكومة عدن و"الاتحاد" وبريطانيا.

يظهر تأثير ثورة 26 سبتمبر واضحاً في تصور بريطانيا أن الدمج قد مرّ بمعجزة إذ لو قامت الثورة في شمال الوطن قبل يوم واحد أو تأخر تصويت المجلس التشريعي لعدن ليوم واحد لما مرت اتفاقية لندن الخاصة بالدمج.

كانت بريطانيا تعتقد أن مرحلة ما بعد الدمج ستكون هادئة في عدن إلا أن الثورة غيرت هذا التصور؛ فقد زاد ضغط القوى الوطنية في عدن وأصبح اليمن الجنوبي مفتوحاً كله أمام رياح الثورة التي حملتها القومية العربية بانتصار الثورة في الشمال، وبات واضحاً أمام بريطانيا أن القوى الوطنية ستلجأ إلى العنف وخاصة إبان نظر مجلس العموم لاتفاقية لندن، وكانت بريطانيا مستعدة لمواجهة كل الاحتمالات في مواجهة الموقف الجديد بقيام ثورة الشمال ولو اقتضى الأمر فرض حالة الطوارئ، وتعطيل دستور عدن.

قامت بريطانيا إثر الدمج وقيام ثورة 26 سبتمبر بالسير في مخططها الخاص بالاتحاد رغم المعارضة الوطنية، تم افتتاح الاتحاد بوضعه الجديد في 16 يناير 1963م، وقام حسن بيومي زعيم الحزب الوطني الاتحادي الذي كان الأداة الرئيسية في دمج عدن بتشكيل وزارة عدن بوصفه رئيساً للوزراء واختارت حكومته الأعضاء الأربعة والعشرين الذين يمثلونها في المجلس الاتحادي، وخصص لعدن أربعة وزراء في الحكومة الاتحادية،

ومنذ اليوم الأول لتشكيلها وجدت الحكومة العدنية نفسها في صِدام مع "المؤتمر العمالي" والقوى الوطنية التي لم تعترف بحكومة عدن لأنها لا تمثل الشعب.

قرار دمج عدن بحكومة اتحاد الجنوب العربي، عقّد من الخلافات الدستورية، ففي ديسمبر عام 1963م كان المفروض أن تبدأ المفاوضات في لندن بين المندوب السامي وحكومتي الاتحاد وعدن مع وزير المستعمرات الإنجليزي حول إيجاد تغييرات في الوضع الدستوري لعدن التي كانت في هذا الوقت إحدى ولايات الاتحاد، وفي 10 ديسمبر عام 1963م رمى الثوار قنبلة على الوفد المسافر إلى لندن وقد استخدمت الدوائر الانجليزية الحاكمة حادث تفجير القنبلة في مطار عدن في صالح تأجيل محادثات لندن الخاصة بالقضايا الدستورية إلى أجل غير مسمى.

لاحقاً، وبعد اندلاع ثورة 14 أكتوبر1963م سارعت بريطانيا إلى إقرار إصلاحات دستورية، لمعالجة وضع عدن، في سبيل تسليم السلطة لحكومة عميلة تراعي المصالح الاستعمارية، وقطع الخط على الثورة التحررية بقيادة "الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل".

مؤتمر لندن الدستوري الأول 1964م

أرادت بريطانيا من هذا المؤتمر أن تبحث وضع القاعدة العسكرية في عدن وضرورة الاحتفاظ بها بإيجار سنوي، وكانت حكومة "المحافظين" البريطانية تحاول أن تحتوي قرارات الأمم المتحدة، وقد أوقفت جميع القرارات التي صدرت لصالح قضية الشعب اليمني في الجنوب، فدعت إلى عقد مؤتمر لندن الدستوري في 9 يونيو سنة 1964م.

حضر هذا المؤتمر السلاطين وممثلي حكومة الاتحاد، إلا أنه فشل نتيجة للخلافات التي حدثت من داخل المؤتمر بين السلاطين أنفسهم، حيث كانت بريطانيا تحاول احتواء الثورة المسلحة، وفى نفس الوقت حماية ظهرها من الخلف بإيجاد حكومة تابعة تحقق أهدافها، ومن أسباب الفشل أيضاً وعي الشعب اليمني والجبهة القومية واتقاد الحرب الشعبية وانسلاخ بعض السلاطين عنه.

فعندما جاءت مناقشة رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة بدأ المؤتمر يصطدم بمقاومة السلاطين لأي اتجاه للانتقاص من صلاحيتهم ومسئولياتهم في الحكم، وتكشّف للسلاطين بأن بريطانيا في سبيل المحافظة على مصالحها، ليس لديها من مانع من التضحية بالبعض منهم، وانفجر المؤتمر من الداخل، ولم يكن أمام بريطانيا وعملائها إلا أن يسارعوا في لفلفة المؤتمر ويطلقوا بياناً طويلا جاء فيه:

1 - إعادة تشكيل دستور الاتحاد بصورة تضمن استقلالاً مبكراً للاتحاد.

2 - إقامة مجلس وطني ينتخب أعضاؤه بنظام الاقتراع المباشر حيثما أمكن ذلك، وأية ولاية ترى أن نظام الاقتراع المباشر، لا يمكن تطبيقه عليها انتخاب أعضائها بنظام الاقتراع غير المباشر.

3 - نص على قيام مجلس ولايات ويتألف من ممثل واحد لكل ولاية.

4 - عبرّ أعضاء الوفود عن رغبتهم بأنه ينبغي إثارة وضع عدن الدستوري مع الولايات الأخرى في الاتحاد، وعليه فقد التمسوا بأن ترفع السيادة البريطانية بأسرع ما يمكن، على شرط أن تستمر بريطانيا في ممارسة السلطة التي تدعو إليها الضرورة في حالة الدفاع عن الاتحاد القيام بالتزاماتها العالمية، وقد أعلن وزير المستعمرات البريطاني موافقة الحكومة على هذا الالتماس.

5 - الاستقلال: طلب أعضاء الوفود موافقة بريطانيا على منح الاستقلال للاتحاد، والاستمرار في تقديم المساعدات للدفاع عنه، وقد طالبوا بأن تعقد الحكومة البريطانية بأسرع ما يمكن مؤتمراً الغرض منه تعيين تاريخ الاستقلال، ويجب ألا يتعدّى عام 1968م، وعقد اتفاقية دفاعية تبقى بريطانيا بعدها في قاعدة عدن للدفاع عن الاتحاد والقيام بالتزاماتها العالمية.

عُقد مؤتمر لندن الأول ومعركة التحرير التي انطلقت من ردفان منذ 14 أكتوبر عام 1963م ما زالت متقدة، ولم تستطع القوات البريطانية إخمادها، بل إنه في أثناء عقد المؤتمر، توسعت الحرب الشعبية إلى (دثينة) في أبين على بعد 120 ميلاً شرقي ردفان، كما قامت قوات الفدائيين بسلسلة من التفجيرات داخل القاعدة الحربية في عدن ذاتها، وكانت بريطانيا نتيجة لازدياد المعارك المسلحة في الجنوب والإحراجات الدولية التي تمثلت في قرارات الأمم المتحدة في ديسمبر سنة 1963م توصلت إلى ضرورة أن تتضمن مخرجات المؤتمر إعلان قيام "دولة الجنوب العربي"، وتحديد موعد للاستقلال حتى تجد بذلك نوعاً من التأييد الدولي، وتنصرف بعده لمواجهة الثورة بالتعاون مع عملائها الذين سيجدون في تحديد موعد الاستقلال فرصة لكسر حدة الثورة وإمكان القضاء عليها.

مؤتمر لندن الثاني 1965م

في أتون الحرب الشعبية التحررية، جاءت حكومة "هارولد ويلسون" البريطانية في أواخر عام 1964م لتعلن عن مؤتمر دستوري ثانٍ في لندن في 2 مارس سنة 1965م، وسّعت تمثيل هذا المؤتمر بحيث يضم إلى جانب سلاطين الاتحاد المزيف والوزراء في حكومة عدن المنظمات السياسية التي لم تشترك في الثورة بينهم حزب الشعب الاشتراكي (الانتهازي) و"رابطة أبناء الجنوب العربي"، وقد أكد "مستر جرينوود" وزير المستعمرات البريطانية آنذاك بأن الهدف من هذا المؤتمر هو الوصول إلى تقرير مستقبل الجنوب بالطرق السياسية، وكان واضحاً أن بريطانيا أو حكومة "حزب العمال" تسلك نفس المنطلق الذي سلكته حكومة المحافظين السابقة، فكانت مصممة على الاحتفاظ بالقاعدة العسكرية بموافقة الحكومة العملية.

أكد وزير المستعمرات وقتها بأن إيجار القاعدة متروك للمؤتمر الدستوري، فيما وصفت الجبهة القومية هذا المؤتمر بـ"مؤتمر لندن للخيانة"، باعتبار أن هذا المؤتمر كان يشكل خطراً مباشراً على الثورة المسلحة، وكذلك اتضح أن بريطانيا تستهدف التمهيد لقيام دولة موحدة للجنوب العربي، وقد بدا واضحاً أن حكومة رئيس الوزراء البريطاني ويلسون كانت تستهدف نفس الأغراض التي استهدفتها حكومة المحافظين سابقاً، فحكومة ويلسون كانت ترفض تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وكانت تصر على الاحتفاظ بالقاعدة العسكرية بإيجار، وكانت تعمل على إيجاد دولة موحدة للجنوب العربي !

هذا التحرك الاستعماري على المستوى السياسي، أوجد لدى الثورة مناخاً كبيراً للتحرك على كافة المستويات، فعملت الثورة على إحباط مؤتمر لندن للخيانة، وعززت مقاومتها لمؤتمر الخيانة بعمليات عسكرية جريئة وسط القاعدة البريطانية في عدن، واستهدفت الكثير من ركائز الاستعمار، وعممت حركة المقاومة في كل مناطق الجنوب علاوة على التعاطف والتأييد الشعبي في الداخل والخارج لمواقف الجبهة، مما كان له الأثر الكبير في فشل مؤتمر لندن قبل أن يبدأ.

بعد هذه التطورات أقدمت الحكومة البريطانية في 25 سبتمبر 1965م على إلغاء ما كانت تسميه "نظام الإدارة الذاتية في عدن"، وإقالة حكومة عدن برئاسة السيد

مكاوي، وحلّت "الهيئة التشريعية"، وأعطت السلطة الكاملة للمندوب السامي البريطاني "ريتشارد تورنبول" وشددت القوات البريطانية حملاتها الإرهابية ضد المواطنين، واستخدمت الهجمات المفاجئة للتفتيش والاعتقالات واستعاد المندوب السامي البريطاني منطقة الجنوب إلى حضيرة الحكم المباشر بدون وزراء محليين ولا مجلس تشريعي ولا دستور، هذه الهيئات التي كانت تشكل ستاراً لحكم المندوب السامي لم يعد لها من واقع التطورات أي مبرر حتى تحجب الوجه الاستعماري الحقيقي الذي ظل يمارس الإرهاب والاضطهاد والتعسف من خلف هذه المؤسسات الشكلية ورموزها، الذين اقتنعوا بأن الاستعمار لا يتردد في تحطيم ما صنعت يداه من الأجهزة عندما لا تخدم مخططاته ومصالحه الاستعمارية.

كان الأمين العام للجبهة القومية "قحطان محمد الشعبي" قد صرح أثناء تقاطر الوفود إلى لندن للمشاركة في اجتماعات التحضير للمؤتمر الدستوري، إن هذا المؤتمر هو مؤامرة جديدة في سلسلة المؤامرات البريطانية الرامية إلى تمييع قضية الجنوب والتلاعب بمصير الشعب، وأكد أن الجبهة القومية سوف تقاوم عقد هذه اللجنة بكافة الأساليب ولن توافق على أن يشترك فيها أحد من أبناء عدن سواء الرسميين أو غير الرسميين واعتبر السيد قحطان أن هذا المؤتمر إصرار من حكومة حزب العمال البريطانية على عدم الاعتراف بحق الشعب ومناورة سياسية استعمارية.

وأكد قحطان الشعبي على أن قرارات الأمم المتحدة لا تمثل كل الشعب ولا تتناسب مع طبيعة المرحلة التي وضعتها الثورة والتي غايتها التحرر التام من الاستعمار البريطاني بشتى مظاهره العسكرية والسياسية والاقتصادية وتصفية القاعدة البريطانية في عدن.

تشكيل "جبهة التحرير"

واجهت ثورة 14 أكتوبر وتجربة الاستقلال بقيادة الجبهة القومية تحديات كبيرة، منها تحدي الشريك الوطني، حيث تشكلت جبهة انتهازية سعت لحصد ثمار الثورة، وخلقت صراعات في صف الثورة استفاد منها العدو البريطاني وكادت الثورة تخسر المكتسبات الثورية وذلك في أحداث نوفمبر الشهر الذي تكلل بالاستقلال الوطني في الثلاثين من نوفمبر 1967م.

تم إنشاء "منظمة التحرير" سنة 1965م وذلك بسبب رغبة قادة "حزب الشعب الاشتراكي" الذي كان مرتبطاً بحزب العمال البريطاني في إنقاذ الجامعة النقابية (المؤتمر العمالي العدني)، فالنشاط السياسي للجبهة القومية وللاتحاد الشعبي الديمقراطي في صفوف المؤتمر العمالي نجح في كسب موقف ست نقابات[11] من أقوى نقابات المنطقة إلى جانبها والتي كانت قد انسحبت من المؤتمر العمالي الانتهازي، وبات المؤتمر بدون وزن بعد خسارة هذه النقابات الثورية الفاعلة.

برزت منظمة التحرير باعتبارها كياناً سياسياً ممثلاً عن مصالح السلاطين والأحزاب العميلة المرتبطة بالبريطاني والمستفيدة من استمرار النفوذ الاستعماري البريطاني وإن كان لها في بعض الأحيان موقف حقيقي رافض للوجود العسكري الاستعماري، إلا أنها في نهاية المطاف ليست مع تحقيق الاستقلال الوطني الناجز وترى في ذلك خسارة لها.

دخل في هذه المنظمة "رابطة أبناء الجنوب العربي" بزعامة الجفري و"حزب الشعب الاشتراكي" بزعامة عبد الله الأصنج وعدد من السلاطين المستقلين، وكان تشكيل هذه المنظمة متزامناً مع صعود نجم الجبهة القومية وبدء ضعف الهيمنة البريطانية، وخاصة

---

1) النقابات الست هي:
النقابة العامة لعمال البترول.
نقابة عمال وموظفي البنوك المحليين.
نقابة عمال وموظفي الميناء.
النقابة العامة للمعلمين.
نقابة عمال وموظفي اتحاد الطيران المدني.
نقابة عمال وموظفي البناء والإنشاء والتعمير.

إفلاس مناوراتها السياسية في تسليم السلطة للعملاء، فيما عُرف بالمؤتمر الدستوري الذي عقد في لندن عام 1964م ومحاولة الإصلاحات الدستورية عام 1965م.

كان تشكيل منظمة التحرير في ذاته مناورة سياسية من قبل القوى المضادة للثورة، إلا أن المؤامرة الأخرى كانت الدفع من قبل الاستخبارات المصرية نحو دمج الجبهة القومية الثورية بمنظمة التحرير الانتهازية وقد مثل هذا الأمر تحدياً كبيراً وبات عاملاً مؤثراً على المستقبل السياسي للجنوب اليمني حتى مرحلة ما بعد الاستقلال.

تجربة اندماج "الجبهة القومية" و"منظمة التحرير"

في 1966م أثناء مناقشة قضية الجنوب المحتل في القاهرة بحضور قحطان الشعبي، وسيف الضالعي وفد (الجبهة القومية)، وعبد القوي مكاوي، وخليفة عبد الله خليفة وفد (حكومة عدن المُقالة)، ووفد (منظمة التحرير) اقترحت مصر أن يتولى رئاسة الوفد عبد القوي مكاوي ولكن قحطان الشعبي ظل مصراً على أن تكون رئاسة الوفد للجبهة القومية للتحرير باعتبارها هي التي تقود الثورة المسلحة حيث رأت مصر أن الأمم المتحدة هي ساحة سياسية، وليست ميدان قتال وأن عبد القوي مكاوي واجهة سياسية مقبولة لدى الرأي العام الدولي ولكن قحطان الشعبي رفض ذلك.

لذلك عملت مصر على إيجاد تنظيم جديد ليحل محل "الجبهة القومية"، فسعت للتخطيط لذلك وقامت بإقناع بعض القياديين في الجبهة القومية بالموافقة على الاندماج مع "منظمة التحرير" في إطار "جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل" التي جاء قيامها حصيلة محادثات جرت في تعز بين علي أحمد ناصر السلامي كممثل للجبهة القومية وبين عبد الله الأصنج كممثل عن منظمة التحرير، وتولى "الجهاز العربي" رعاية تلك المحادثات التي دارت بصورة سرية دون علم، أو مشاركة معظم قادة "الجبهة القومية"، وأعلنت عملية الدمج من راديو تعز في 13 يناير عام 1966 بقراءة بيان ينص على أن الجبهة القومية ومنظمة التحرير قد اتفقتا على الاندماج معاً في تنظيم واحد تقرر أن يطلق عليه اسم "جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل"، وكان البيان يحمل توقيعي الأصنج والسلامي؛ فأثار البيان ردود أفعال غاضبة في صفوف غالبية قادة الجبهة القومية، وتشكيلاتها المختلفة التي فوجئت بالأمر، واعتبرته قسرياً وغير شرعي وتم بضغوط من مصر.

جاء قبول بعض أعضاء الجبهة القومية بالاتحاد مع منظمة التحرير، بعد أن انسحب منها السلاطين ورابطة الجنوب العربي، القوى الأكثر رجعية.

كانت الخلافات تدور حول السياسة التي ينبغي اتباعها لطرد المحتل وما بعد طرد المحتل، لكل هذه الأسباب فسخ التحالف الذي جرى في 13 يناير 1966م في ديسمبر من السنة ذاتها، استعادت الجبهة القومية استقلالية عملها وكثفت نشاطها العسكري في مناطق البلد الداخلية والمراكز الحضرية، وفي نفس الوقت وطدت أوضاعها في الجيش

والشرطة والنقابات وفي صفوف المثقفين الشباب، وازداد تأصلها في الأرياف، ومع تبني هذا الخط القاسي عرفت الحركة الثورية تحولاً حاسماً.

أما "جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل" فقد شكلت لنفسها جناح عسكري مستقل باسم "المنظمة الشعبية"(ترى بعض المصادر أن الجبهة القومية دفعت بعناصرها الفدائية إلى الالتحاق بهذه المنظمة)، ومكتب سياسي يقع العمل السياسي على عاتقه، وقد ضاعفت مجهودها على الصعيد الداخلي وبذلت نشاطاً دبلوماسياً واسع النطاق في الخارج وبالأخص في هيئة الأمم المتحدة.

أدرك الماركسيون اليمنيون سلبية قيام جبهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل، وكتب عبد الله باذيب بأنه عندما شعر ممثلو الأحزاب السياسية التقليدية وقاداتها والسلطان أحمد بالعزلة التي تهددهم باشروا بإنشاء جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل، إذ دخل في قوام جبهة التحرير فيها "حزب الشعب الاشتراكي" و"رابطة أبناء الجنوب العربي" والسلطان بن عبد الله الفضلي والأمير جعبل بن حسين، وحسب الفهم الماركسي آنذاك فقد كان الهدف من قيام جبهة التحرير هو تفويض ونسف نفوذ الجبهة القومية، كما لقيت هذه الجبهة الدعم والتأييد من قبل عدد من أوساط حكومة اليمن الشمالية، وغيرها من الأوساط في البلدان العربية الذين لم يكونوا من أنصار النضال المسلح في الجنوب اليمني.

ويمكن تقييم اندماج الجبهة القومية مع جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل المعلن عنه في 13 يناير 1966م كمؤامرة موجهة ضد الجبهة القومية الأمر الذي لم يلق الدعم من قبل الغالبية العظمى سواء على مستوى القيادة أو القاعدة، وفي أغسطس 1966م أدانت غالبية أعضاء الجبهة القومية هذه العملية.

محطة "المجلس الوطني"

في الأول من يونيو 1966م جرت في عدن مسيرة واسعة ضد محاولة قادة "جبهة التحرير" بإنشاء ما يسمى بالمجلس الوطني للجبهة بدون مشاركة ممثلي الجبهة القومية فيه، وفي 1 يونيو من ذلك العام، وقع ما يقرب من مائة معتقل سياسي في سجن المنصورة بياناً أدانوا فيه نشاط جبهة التحرير الموجه ضد الجبهة القومية.وأكد البيان على أن الجبهة القومية هي المنظمة الوحيدة في عدن وجميع إمارات الجنوب اليمني والتي أخذت على عاتقها خوض النضال المسلح في مختلف مناطق الجنوب اليمني والمعبرة الوحيدة عن مصالح الشعب والمناضلة بحزم من أجل تحرير البلاد من نير المستعمرين الإنجليز هي الجبهة القومية .

تداعيات الاندماج القسري

أعقبت عملية الدمج القسري للجبهة القومية في إطار جبهة التحرير التطورات التي قادت إلى بروز تحركات تفصح عن انتعاش جديد للقوى السياسية التقليدية والموالية للاستعمار البريطاني، وتلا ذلك محاولات تأجيج الصراع بين جبهة التحرير والجبهة القومية من خلال الاستهداف المقصود لعناصر قيادية من الجبهتين حين تم تدبير عملية الاغتيال للقيادي النقابي البارز علي حسين القاضي في 24 فبراير 1966م وهي العملية التي كادت أن تفجر حرباً أهلية باغتيال النقابي البارز عبدالله عبد المجيد السلفي، لولا حكمة القيادات الوطنية التي تنبهت لدسائس الاستعمار وعملائه من السلاطين والذين شكلوا فرقاً عسكرية خاصة للاغتيالات وتأجيج الفتنة في الأوساط الوطنية، خاصة وأن المندوب السامي بعد هذه الاغتيالات أقدم في شهر مارس من نفس العام 1966م على إصدار مراسيم داخلية تقضي برفع الحظر عن عودة بقية السياسيين والسلاطين الذين كانوا يعتبرون أنفسهم منفيين في الخارج.

فك الارتباط

في 10 أكتوبر 1966م وبمناسبة السنة الثالثة بداية الانتفاضة المسلحة الأكتوبرية قادت المنظمات القاعدية للجبهة القومية مسيرات شعبية جماهيرية طالبت بالانفصال الرسمي عن "جبهة التحرير" ويعتبر هذا اليوم هو تاريخ انفصال الجبهة القومية عن جبهة التحرير، وقد أكد هذا الانفصال رسمياً من خلال المؤتمر الثالث للجبهة القومية الذي انعقد في مدينة "خمِر" الشمالية في نوفمبر عام 1966م، وقد قيّم المؤتمر أن قيام جبهة تحرير الجنوب اليمني كان حركة انقلابية مضرة بالثورة.

الانفصال عن جبهة التحرير المرتبط بها بعض الأوساط المصرية واليمنية الشمالية أدى إلى فقدان الجبهة القومية لمصدر تقليدي لتزويدها بالأسلحة وواصلت جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل نشاطاتها مستفيدة من الدعم المحدود لها سواء من داخل البلاد أو من خارجها، وفي مثل هذه الظروف توجّب على الجبهة القومية توحيد جميع القوى لكي تستطيع الوقوف مجدداً ولتعزيز مواقعها في مختلف أوساط فئات السكان

شكل المؤتمر الثالث للجبهة القومية مرحلة حاسمة في تطور الثورة في الجنوب اليمني، بيد أن سير الأحداث في صيف وخريف عام 1967م غيرت جميع الخطط سواء خطط الأوساط الإنجليزية الحاكمة أو خطط قادة "جبهة التحرير" إذ أن نجاحات الجبهة القومية خلال النضال المسلح برهنت على أن الجبهة القومية هي المثل الوحيد للشعب في الجنوب اليمني والمهيأة لاستلام السلطة .

في المرحلة الأخيرة من النضال من أجل الاستقلال انفجرت الصدامات المسلحة في عدن بين جبهة التحرير والجبهة القومية، واختارت العناصر القيادية لجبهة التحرير مدينة عدن مسرحاً للصراع لأنهم أرادوا أن يجعلوا من عدن نقطة ارتكاز مناهضة للريف حيث كان نفوذ الجبهة القومية أمراً غير مشكوك فيه.

أول صِدام بعد اتخاذ قرار وقف إطلاق النار حدث في يونيو 1967م إذ أن جبهة التحرير رفضت تنفيذ القرار واستمرت تدفع وتغذّي الصِدام المسلّح، وفي ذات الوقت عملت قيادة الجبهة على قطع طريق المحادثات التي بدأت في القاهرة بين ممثلي المنظمتين، ووقعت الصدامات المسلحة التالية في سبتمبر في لحج والعقربي والشيخ عثمان..

الجبهة القومية والمواجهات الداخلية

كانت القيادة الجديدة للجبهة القومية تحرص كل الحرص على أن لا تؤدي الخلافات بين الجبهتين إلى زعزعة التطورات الإيجابية والتصعيد النضالي ضد الاستعمار عن المجرى الصحيح للثورة وكانت تأمل أنه إذا لم تسمح الفترة المتبقية حتى جلاء الاستعمار بقيام تلاحم وطني واسع يعزز من إرادة المواجهة وانتزاع الاستقلال، فعلى الأقل أن لا ينقطع الحوار بين جبهة التحرير والجبهة القومية، بل ويزداد الحرص على استمرار الحوار والتعايش بين الجبهتين من أجل تحاشي دسائس الاستعمار وعملائه في تغذية الخلافات، والعمل من قبل الجبهتين على خلق التحالف النضالي بين المقاتلين في ميدان المعركة بما يؤدي إلى تحديد مؤشر المواجهة ضد الاستعمار وأعوانه، ويحافظ على وحدة الثوار وسلامة التوجه نحو الحرية والاستقلال الناجز، غير أن السير بهذا الاتجاه لم يخل من المؤامرات البريطانية وعملائها في المنطقة، تلك المؤامرات التي أخذت شكل الاغتيالات، وتفتيت الجهود الرامية إلى وحدة المناضلين، وتغذية الخلافات داخل معسكر الثورة وفي أوساط المؤسسات النقابية والجماهيرية التي تناصر الجبهتين، وافتعال المشاكل والأحداث التي تُذكي دوافع الاقتتال بين الطرفين، مما أدى إلى أن تبادر الجبهة القومية مباشرة إلى التحرك لكشف الأيادي المحركة لهذه المخططات وشاركت في حملات الاستنكار والتظاهر ضد الاستعمار وأعوانه.

راهن المندوب السامي البريطاني وسلاطين الاتحاد على توسيع دائرة الاقتتال الأهلي بين الجبهتين الذي سيؤدي من وجهة نظرهم إلى خلق حالة من التذمر في الوسط الشعبي يقود إلى تفتيت المد الجماهيري الملتف حول الثورة وقيادتها.

الهدف البريطاني كان واضحاً وهو استغلال ظروف الصراع والتنافس بين الجبهتين وانشغال الدوائر المصرية بهذا الصراع، خاصة وأن الجبهتين دخلتا إلى ميدان المعركة مع الاستعمار والتوتر والقلق كانا باديان على أعضاء الجبهتين بسبب التعبئة المشحونة بالعداء والأحقاد التي يغذيها الجهاز العربي والمخابرات، وإصرارهم على تغليب نوازع الانتقام ضد الجبهة القومية بدافع إذابة المانعة لديها وكسر تمردها.

كانت بعض قيادات جبهة التحرير التي التحقت في استراتيجية الثورة المسلحة قد اعتمدت بداية تسلمها القيادة في جبهة التحرير أن تفتح قنوات اتصالات سرية

مع بعض زعماء حكومة الاتحاد وبعض القوى السياسية التقليدية التي كانت تسير على نهج المفاوضات السياسية مع الحكومة البريطانية، حين بدأ يتأكد لهذه الأطراف التقليدية أن جبهة التحرير بدأت إعلامياً تؤكد على أنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب في الجنوب، وعلى بريطانيا أن تعترف بهذا الوضع وتقوم بالتفاوض مع الجهة الممثلة للشعب على هذا الأساس، وقد تعزز موقف جبهة التحرير أمام حكومة "اتحاد الجنوب العربي" والقوى السياسية الموالية لها عندما أثبتت جبهة التحرير أن صوتها هو المسموع من على أجهزة الإعلام الرسمية في القاهرة، وصنعاء، وتعز، وأن دعم القاهرة السياسي والإعلامي يذهب مع جبهة التحرير، الأمر الذي جعل هذه القوى التقليدية تحرك اتصالاتها الخفية بجبهة التحرير نحو التطمين بما تنوي الحكومة البريطانية أن تقدمه من تنازلات سياسية ترضي هذه الأطراف مع جبهة التحرير والقاهرة.

نكسة حزيران والمواجهات

كان من البديهي أن تنعكس نكسة الخامس من يونيو حزيران 1967م سلبياً على جبهة التحرير، التي كانت تستمد دعمها من القاهرة بنسبة كبيرة، وكان أحد أسباب قوتها وظلت تعوّل على مصر كثيراً في تفوّقها.

من بعد استقلال الجبهة القومية عن جبهة التحرير وإلغاء الدمج القسري، كانت بوادر العلاقة بين الجبهتين تشير إلى ميل التطورات نحو التدهور المباشر والاحتكاك المؤدي إلى المواجهات العسكرية، وبدأت منشورات جبهة التحرير تحذّر بعض أعضائها مما أسمته "تصرفات استفزازية باشرتها الجبهة القومية" وكثفت الجبهة القومية من إنزال بياناتها التي تنفي فيها هذا الادعاء، وترى أن في ادعاءات جبهة التحرير ما يوحي باللجوء إلى مغامرات طائشة كمحاولة أخيرة منها لإثبات وجودها في بعض أحياء مدينة عدن، والتمسك بخيط لدى بعض الأطراف العربية، ولجنة الأمم المتحدة، للمحافظة على شعارها الذي يزعم أنها الممثلة الشرعية الوحيدة لشعب المنطقة.

تزامن مع هذه التطورات المنذرة بمواجهة عسكرية بين التحرير والقومية دخول القائد السياسي لجبهة التحرير عبد الله الأصنج إلى مدينة عدن كي يخوض المواجهة العسكرية مع الجبهة القومية في أحياء المنصورة والشيخ عثمان ودار سعد في حين كانت المفاوضات جارية بين الجبهتين في القاهرة ولم يشأ عبد الله الأصنج أن يحضر للمشاركة في هذه المفاوضات، بل فضّل الدخول إلى ميدان المواجهة لكي يخلق التوازن الذي يحافظ على الادعاء بتفوّق جبهة التحرير وانفرادها وعلى ما تبقى من شروط يُراد فرضها في المفاوضات القائمة بين الطرفين، وقد تزامن هذا مع دخول مجاميع من جيش التحرير التابع لجبهة التحرير من أراضي الشمال إلى منطقة كرش في الأسبوع الأول من شهر 1967م.

بعد هذه التطورات أصدرت الجبهة القومية بياناً للرأي العام تنبه إلى خطورة تداعيات الصراعات بين الجبهتين، وفق ما رأته الجبهة القومية هو أن الحكومة البريطانية بعد أن فشلت في إقامة حكم ائتلافي بقاعدة واسعة يجمع كل الأطراف بما فيها الأطراف الموالية للاستعمار، سوف تلجأ إلى استغلال تمزق الحركة الوطنية وحالة اليأس لدى البعض منها.

وتدفع بتصعيد حالة الاقتتال لزرع المخاوف وتوسيع حالة التذمر في أوساط الشعب، وتأجيج هذه الحالات إلى درجة حادة وغير متوقعة حتى توصّل إلى البرهنة محلياً ودولياً على أن الأمر لم يعد بيد أي طرف من الأطراف، كخطوة تمهد لفرض خيار التواجد الفعال لقوات طوارئ دولية في أراضي الجنوب اليمني المحتل تقوم بدور المحافظة على الأمن الداخلي وتهيئة الأجواء لترتيبات سياسية في إطار الحماية الدولية تبعد الثورة عن أهدافها، وتعرقل أي تحرك لأدواتها عن السير نحو الحرية والاستقلال الناجز للشعب.

وفي هذه الأجواء من التوتر الذي ساد المنطقة جراء محاولات الاستفزاز المتبادل بين الجبهتين، حدثت تطورات في منطقة "المسيمير"(التابعة لمحافظة لحج حالياً) حيث كانت قيادات الجبهة القومية تشرف على عملية اسقاط السلاطين وكان من بين القيادات فيصل عبد اللطيف ومحمد البيشي وأثناء عودتهما نُصب لهما كمين عسكري من قبل مجموعة مسلحة تابعة للسلطان تدعي انتمائها إلى جبهة التحرير، وكاد الأمر أن يصل إلى صِدام دموي يسحب نفسه على أرض الجنوب كلها، لولا أن رجال الجبهة القومية - كما يشير بيان الجبهة القومية - تصرفوا بحكمة وتعقّل لدرء مخاطر الحرب الأهلية، وإفشالاً لعملية الغدر والخيانة التي تكررت مع عناصر قيادية في مدينة عدن وآخرها في المسيمير.

وعند وصول الجميع إلى مقر "الجهاز العربي-المصري" في تعز احتجز ضباط الجهاز قادة الجبهة القومية وباشروا ممارسة التهديد والضغوط على فيصل عبد اللطيف، ولم يطلقوا سراحه مع زميله القيادي محمد البيشي وبقية رفاقهما، وأرسلوهم إلى القاهرة حيث عبد الفتاح إسماعيل وقحطان الشعبي اللذان احتجزا منذ ذهابهما للمشاركة في محفل دولي لتمثيل الثورة.

عودة المواجهات بين الجبهتين

بالرغم من نكسة 67م وما عكسته من آثار سلبية ومؤثرة على مجرى الأحداث إلا أن من إيجابية الهزيمة أنها كشفت هوية المتآمرين داخل الأجهزة الاستخباراتية في مصر وذلك باعتقال زعيمها "صلاح نصر" رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية -شغل المنصب بين أعوام 1957م حتى 1967م- وتفكيك قيادة الجيش المصري التي تسببت في صنع الهزيمة أمام الجيش الإسرائيلي.

أفضت هذه التطورات إلى سقوط الجدار الذي كانت تتكئ عليه جبهة التحرير بفعل الدعم الكبير والقوي الذي كانت تعتمد عليه من الجهاز العربي في تعز والقاهرة، فكان تحرك بعض قيادات جبهة التحرير نحو الداخل لتثبيت حضورها ليس من خلال تصعيد التوتر وتفجير المواجهات العسكرية بين وساط الفئات الاجتماعية ثم لجوء جبهة التحرير إلى استخدام نفوذها بتهديد الصحف المحلية التي تنشر أخبار الجبهة القومية بل والتمادي إلى حد إحراق الصحيفتين الرئيسيتين اللتين تعتمد عليهما الجبهة القومية وهما صحيفتا "الأمل" و"المصير".

بعد أن استولت الجبهة القومية على المناطق في الجنوب، وحين شعرت جبهة التحرير أنها تفقد مواقعها وسمعتها في الداخل وهي التي تدعي أنها الممثلة الوحيدة للشعب، أعلنت الجبهة القومية أن عناصر جبهة التحرير أقدمت على مهاجمة قوات الجبهة القومية في بعض أحياء عدن واستهدفت بالاغتيال بعض شبابها القياديين في هذه الأحياء، اتجهت نحو الاقتتال في ضواحي عدن خوفاً من أن تتفرد الجبهة القومية باستلام السلطة دون إشراك جبهة التحرير معها بلا هذه الترتيبات، وهو الأمر الذي جعل المندوب السامي البريطاني يصرح بأن الاقتتال بين الجبهتين هو صراع حول السلطة وليس ضد القوات البريطانية.

وعلى إثر هذه الجولة من المواجهات بين جبهة التحرير والجبهة القومية حرصت الجبهة القومية على إحكام السيطرة على الأوضاع داخلياً وعززت من يقظتها في عدم السماح لأي تحرك مضاد يستغل الظروف الانتقالية لتهديد أمن المواطنين وسلامة أرواحهم، وفي سبيل ذلك أصدرت الجبهة القومية قراراتها بحظر حمل السلاح إلا على أفراد الحرس الشعبي بصفتهم المدافعين عن مصالح المواطنين ومكاسب الثورة، وخولت

لكافة القيادات العسكرية سلطة اعتقال أي شخص يوجد بحوزته أي نوع من أنواع الأسلحة، وقد شكلت الجبهة القومية لجاناً شعبية مختلفة لضمان عودة الأمور إلى طبيعتها.

في هذه الأثناء من التطورات الداخلية كانت أطراف الحوار في القاهرة من الجبهة القومية وجبهة التحرير تبشر بتقدم محادثات الوحدة الوطنية، ولم يبق من إجراءات الحوار بين الطرفين سوى بعض المسائل الشكلية، حيث كانت قد توصلت الجبهتان إلى اتفاق يتم بموجبه تشكيل وفد مشترك للتفاوض مع الحكومة البريطانية حول إجراءات الاستقلال، وانتقال السلطة إلى القوى الوطنية ممثلة بالتشكيل الجبهوي الجديد الذي سيعلن عن صيغته قبل الذهاب إلى مفاوضات الاستقلال، إلا أن التطورات التي لحقت هذا الإعلان مباشرة في يوم 11فبراير 1967م أربكت المفاوضات، وذلك حينما بدأت بعض العناصر من قيادة جبهة التحرير تتحرك مع عناصر مسلحة في أحياء "المنصورة" و"دار سعد" للبدء بأعمال استفزازية استهدفت عناصر قيادية بالاغتيال والاختطاف، مما أدى إلى نشوب الاقتتال بين الجبهتين والذي أخذ طابع المواجهات العنيفة.

العناصر المخربة في قيادة جبهة التحرير كانت تسير في اتجاهين متناقضين تماماً، رفعت شعار الوحدة الوطنية ووافقت على مواصلة الحوار في هذا الاتجاه في الوقت الذي كانت فيه تقوم بتكديس الأسلحة وتخزينها في بيوت بعض المواطنين الموالين لها، وحولت هذه المنازل إلى ثكنات وترسانات مدججة بالسلاح ثم بدأت تستفز المواطنين وترهبهم بقوة السلاح لإخضاعهم لأوامرها ووصايتها، بل وباشرت اعتقال بعض المواطنين، ولما لم تجد الاستجابة في المواجهة العسكرية معها لجأت هذه العناصر إلى استفزاز واعتقال أعضاء الجبهة القومية ، ثم انتهت إلى مهاجمة الأماكن التي يتواجد أو يتجمع فيها أعضاء الجبهة القومية، ولذلك تنبهت الجبهة القومية لخطورة المخطط التخريبي فبادرت إلى حسم الموقف قبل أن يباشر المخربون بتوسيع نطاق الاقتتال والتخريب المدمر.

المسار السياسي في الأمم المتحدة

في سبتمبر عام 1960م أقرت الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة البيان الذي اقترحه الوفد السوفيتي حول إعطاء الاستقلال للبلدان المستعمرة في أقرب وقت ممكن، وقد ناقشت اللجنة الخاصة بقضية متابعة تنفيذ هذا البيان (سُمّيت في البداية بلجنة السبعة عشر ومن ثم لجنة الأربعة والعشرين) قضية الوضع في عدن والمحميات أكثر من مرة.

في سبتمبر عام 1962م باشرت لجنة السبعة عشر تناول "القضية العدنية"، بدعم مندوب فينزويلا وسوريا والاتحاد السوفيتي وتونس مذكرة الأحزاب والمنظمات التقدمية حول منح عدن حق تقرير المصير، وقد اقترح الاتحاد السوفيتي سماع وجهة نظر وفد عدن في لجنة السبعة عشر ووقف ممثل انجلترا ضد هذا الاقتراح، وفي نهاية المطاف أُتخذ قرار بالسماح لوفد عدن بالحديث في لجنة السبعة عشر، إلا أن مناقشة القضية العدنية لم توصِل في هذه المرة إلى اتخاذ أي حل عملي.

في إبريل عام 1963م باشرت اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار مناقشة قضية عدن مرة أخرى وقد سمعت اللجنة وجهة نظر مختلف الأحزاب العدنية التي قدمت مختلف المطالب حول مستقبل عدن والمحميات، وقد أدان ممثلو بلدان كثيرة سياسة الانجليز في إنشاء اتحاد تابع لهم في الجنوب العربي وضم الاتحاد عدن بالقوة إلى هذا الاتحاد.

وفي رد المندوب البريطاني "باتريك دين" على النقد في اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار قال: إن الاتحاد يساعد على ازدهار جنوب الجزيرة العربية وإنه لا يمكن أن تتطور بنجاح إذا كانت عدن - الميناء الضخم الوحيد والمدينة الأكثر تطوراً في المنطقة خارج الاتحاد الفيدرالي.

ولتبرير وجود القاعدة العسكرية الانجليزية في عدن والتي نوقشت قضية تصفيتها في اللجنة، أعلن باتريك دين أن القاعدة العسكرية في عدن ضرورية لتنفيذ التزامات انجلترا في الشرق الأوسط، كما أنها لا تعرقل التطورات الدستورية لهذه المنطقة.

وأثناء نقاش القضية العدنية، عبرت لجنة الأربعة والعشرين عن وجهة نظرها في ضرورة إرسال بعثة خاصة إلى عدن والمحميات لدراسة الوضع الذي زاد تعقيداً ولاحظوا

أن أعضاء اللجنة قلقون جداً من إجراءات الاعتقال وغيرها من انتهاك حقوق الانسان في هذه المنطقة، وقد أجاب باتريك دين قائلاً: إن الحكومة الانجليزية لا تنوي التباحث مع أية جهة كانت حول مصير هذه المنطقة وأن وجود بعثة الأمم المتحدة في هذه المنطقة التي تقع تحت إدارة انجلترا يعتبر تدخلاً واضحاً في شؤونها الداخلية.

وفي 3 مايو 1963م اتخذت لجنة الأربعة والعشرين قراراً بإرسال لجنة إلى عدن لتقصى الحقائق، وقد صوت على هذا القرار 18 عضواً من الأربعة والعشرين، فيما صوت ضد القرار خمسة أعضاء في مقدمتهم انجلترا والولايات المتحدة.

في 10 مايو 1963م اتخذت اللجنة قراراً بتشكيل لجنة من خمسة ممثلين: فينزويلا وكمبوديا ومدغشقر والعراق ويوغسلافيا إلا أنه في 20 مايو 1963م أعلن مندوب انجلترا رسمياً منع هذه اللجنة التحضيرية من دخول عدن، ونتيجة لهذا الاعلان تقرر أن تزور هذه اللجنة العراق وشمال اليمن والجمهورية العربية المتحدة(مصر، سوريا) والسعودية، لمقابلة قادة وأعضاء الأحزاب السياسية والمهاجرين من عدن والمحميات لاستيضاح الوضع المعقد في هذه المنطقة، وعندما عرف سكان عدن والمحميات بقضية منع اللجنة التحضيرية من زيارة المنطقة، نظموا مظاهرات احتجاج ضد هذا المنع من قبل الحكومة الانجليزية، وقد قتل الكثيرون من جراء القمع الوحشي البريطاني لهذه المظاهرات، وبذلت السلطات الانجليزية مجهوداً كبيراً حتى لا تسمح لأعضاء اللجنة التحضيرية دخول عدن والمحميات، وأرسلت بريطانيا إلى شركات النقل في اليمن تمنعها من إيصال البعثة إلى عدن.

ورغم كل العراقيل التي وضعها المستعمرون الانجليز في وجه اللجنة، إلا أنها استطاعت أثناء زيارتها للعراق واليمن والجمهورية العربية المتحدة والسعودية مقابلة 56 شخصاً وتسلّمت 85 عريضة وكمية كبيرة من المواد المطبوعة والصور وغيرها من الوثائق التي تبرهن على فظائع الاستعماريين، وقد وقّع على إحدى العرائض حوالي 9 آلاف من السكان الذين يعيشون في عدن والمحميات وبفضل هذه المقابلات والوثائق استطاعت اللجنة أن تكوّن لنفسها انطباعاً واضحاً عن الوضع في عدن والمحميات وبعد التعرف على الوضع استطاعت اللجنة أن تخرج بالاستنتاج التالي:

- يجب أن يتسلم سكان عدن والمحميات في أقرب الظروف حق تقرير مصيرهم.

- على انجلترا أن تلغي كل ما شأنه يمنع الحريات الاجتماعية بما في ذلك إطلاق كل المسجونين السياسيين والسماح لكل المهاجرين السياسيين بالعودة إلى وطنهم وأن توقف عملية اضطهاد الشعب وبالدرجة الأولى إيقاف القذائف على المناطق السكنية.
- توصي اللجنة انجلترا بحل كل الهيئات التشريعية الحالية والبدء في إجراء انتخابات عامة من أجل تكوين هيئة منتخبة وممثلة لكل مناطق عدن والمحميات.
- يجب على الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تحل قضية وجود ممثلي الأمم المتحدة قبل وبعد الانتخابات.
- يجب أن تتم الانتخابات قبل أن تنال عدن الاستقلال.

ووصف مجلس العموم البريطاني هذه التوصية بأنها غير معقولة، كما أعلن النائب البرلماني لوزير المستعمرات أن هذه التوصية التي اتخذتها اللجنة التحضيرية "ليست صحيحة و متحيزة" وقد وافق على وجهة النظر هذه ممثل انجلترا في الأمم المتحدة "اليسيل كنج" الذي أضاف، أن انجلترا لا يمكن أن تسمح للأمم المتحدة بالتدخل في شؤون المنطقة التي تتحمل مسؤوليتها.

وفى 18 يوليو 1963م اتخذت اللجنة الخاصة بقضية تنفيذ البيان الذى يقضى بمنح البلدان المستعمرة حق تقرير مصيرها قراراً بالموافقة على توصية اللجنة التحضيرية بالنسبة لقضية عدن، وأعلنت اللجنة الخاصة أن بقاء القاعدة العسكرية الانجليزية يعنى :

- ضرب أمن هذه المنطقة ولذا يجب تصفيتها في أقرب الظروف واتخذت الدورة الثانية عشرة للأمم المتحدة وفى 11 ديسمبر 1963م القرار التالي، نتيجة لتوصية اللجنة التحضيرية لعدن وقرار لجنة الاربعة والعشرين.
- يملك سكان عدن والمحميات الحق في الحرية والحكم الذاتي وهذا يتناسب مع البيان الذي يقضى بإعطاء الحرية والاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.
- إجراء انتخابات عامة في كل مناطق جنوب الجزيرة العربية.
- يجب إلغاء كل ما من شأنه تضييق الحريات الديمقراطية.
- إطلاق سراح كل المسجونين السياسيين.

- إعادة المطرودين والمنفيين السياسيين.
- إنهاء عمليات القمع.
- إنشاء حكومة مؤقته مستقرة ومجلس تشريعي مستقر على أساس انتخابي.
- إعطاء اللجنة التي تمثل هذه المنطقة حق الحضور أثناء وقبل إجراء الانتخابات في جنوب الجزيرة العربية.
- يجب أن تُجرى الانتخابات قبل إعطاء عدن الاستقلال.
- تتفاوض الحكومة التي ستشكل على أساس هذه الانتخابات مع الحكومة الإنجليزية حول تحديد موعد الاستقلال وحول مصير القاعدة العسكرية الإنجليزية في عدن.

وقد صوت لصالح القرار 95 بلداً ولم يعترض سوى إسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وجنوب إفريقيا (النظام العنصري حينها).

في 9 إبريل عام 1964م ناقشت لجنة الأربعة والعشرين القضية العدنية من جديد، من مندوبي الهند والعراق وكمبوديا ومالي وسوريا وتنجانيقا وتونس ويوغسلافيا واقترحت قرارها بتصفية القاعدة العسكرية الإنجليزية فوراً من عدن باعتبارها تهدد السلام في هذه المنطقة وفي كل العالم، وطالبت اللجنة إنجلترا بإلغاء حالة الطوارئ وكل القوانين التي تحدّ من الحريات المدنية وإطلاق كل المسجونين السياسيين والموقوفين والمعتقلين والسماح للمطرودين سياسياً من عدن والمحميات بالعودة إلى بلادهم، ووقف قتل المواطنين في مختلف المناطق بما في ذلك الحملات العسكرية وتدمير المناطق بالقنابل وإضافة إلى ذلك اتخذت اللجنة قراراً بتشكيل لجنة تحضيرية أخرى لزيارة المنطقة واستيضاح الوضع الذي زاد صعوبة في جنوب الجزيرة العربية.

وفي 11 مايو 1964م اتخذت لجنة الأربعة والعشرين قراراً بإدانة العمليات الحربية الانجليزية في عدن والمحميات وقد صوّت على هذا القرار 18 ممثلاً وامتنع عن التصويت مندوبا الدانمرك وإيطاليا وغاب عضو واحد، كما اتخذت اللجنة قراراً آخر تلفت فيه نظر مجلس الأمن إلى الوضع الخطير الذي ازداد صعوبة في هذه المنطقة.

ولأن انجلترا رفضت للمرة الثانية السماح لممثلي الأمم المتحدة بزيارة المنطقة اضطرت

اللجنة التحضيرية إلى استقبال القادة السياسيين والشخصيات الاجتماعية خارج عدن والمحميات.

في نوفمبر عام 1964م اتخذت لجنة الأربعة والعشرين قراراً خاصاً عبرت فيه عن "أسفها" لعدم سماح الحكومة الانجليزية للجنة التحضيرية بزيارة عدن، وقد صوت لصالح هذا القرار 18 ممثلاً وامتنع خمسة ممثلون عن التصويت بما في ذلك إنجلترا، وغاب أحد الأعضاء، ولم يقف أحد من لجنة الأربعة والعشرين ضد هذا القرار، بما في ذلك الوفد البريطاني.

في مايو 1965م اتخذت لجنة الأربعة والعشرين قراراً يدعو إلى تصفية القاعدة العسكرية الإنجليزية فوراً، وقد صوّت مع هذا القرار 19 عضواً ووقف ضده ثلاثة أعضاء بما في ذلك انجلترا وامتنع اثنان عن التصويت، وقد دعا هذا القرار أيضاً إلى إلغاء حالة الطوارئ في كل مناطق اتحاد الجنوب العربي.

في 5 نوفمبر عام 1965م صوتت الدورة العشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة وبالأغلبية الساحقة لممثلي البلدان الاشتراكية وبلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية على قرار اللجنة الخاصة بعدن والمحميات.

وقد اتخذت هذا القرار بعد التعرف على وجهة نظر وفد اتحاد الجنوب العربي الذى كان المكاوي أحد أعضائه، وقد أعلن ممثل الاتحاد السوفياتي أثناء مناقشة هذا القرار: إنه على اللجنة الخاصة أن تطلب من مجلس الأمن بحث قضية عدن من أجل اتخاذ الاجراءات الضرورية التي تحددها لوائح الأمم من أجل تنفيذ القرارات الخاصة بعدن ومن أجل أن يلفت اهتمام مجلس الأمن إلى الوضع المتوتر في عدن والمحميات، واقترحت الجمعية العامة على انجلترا إلغاء حالة الطوارئ وكل القوانين التي تضيّق على الحريات فوراً وإيقاف القمع والعمليات العسكرية وإطلاق كل المعتقلين السياسيين في هذه المنطقة كما دعت الجمعية العامة كل الدول إلى تقديم كل المساعدات الممكنة لسكان عدن والمحميات في نضالهم من أجل الحرية والاستقلال الحقيقي، كما اعترفت الجمعية العامة بشرعية هذا النضال.

صوّت لصالح هذا القرار 90 ممثلاً وصوّت ضده 11 وامتنع 10 عن التصويت ومن الملاحظ أن الذين صوتوا ضد هذا القرار هم أعضاء التكتل الغربي العدواني: استراليا،

وانجلترا، وبلجيكا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، ونيوزيلندا الجديدة ، ولوكسمبورج والبرتغال وفرنسا، وجنوب افريقيا(نظام الفصل العنصري آنذاك) .

في مارس عام 1966م اتخذت اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار قراراً يدعوا انجلترا إلى إيقاف الاعتقالات الجماعية في عدن، وقد صوت 19 ممثلاً مع هذا القرار ووقف ضده ثلاثة بما في ذلك ممثل انجلترا وامتنع اثنان عن التصويت.

في 13 مايو 1966م أعلن رئيس المجلس الأعلى "لاتحاد الجنوب العربي" عن موافقة حكومة الاتحاد على قرار الأمم المتحدة، وبهذا الخصوص، ووضحت الجبهة القومية أن الأمم المتحدة لا تعتبر حكومة الاتحاد دستورية ولا شرعية، ولاحظ أحد أعضاء لجنة تصفية الاستعمار أن اعتراف حكومة الاتحاد بقرارات الأمم المتحدة ليس له أساس ذلك لأن أحد أهداف هذه القرارات هو تحرير الجنوب اليمني المحتل من هذه الحكومة.

واتخذت اللجنة الخاصة قراراً بإرسال بعثة إلى عدن لتحديد ظروف مشاركة الأمم المتحدة في الإعداد للانتخابات والاشراف عليها وطلبت حكومة الاتحاد أن يكون أعضاء من ممثلي تلك البلدان التي لم تشترك في الصراع بين الملك فيصل والرئيس عبد الناصر، وكان الغرض من الطلب هو عدم اشتراك الجمهورية العربية المتحدة أو غيرها من البلدان العربية المناصرة للثورة في هذه البعثة.

ومن الملاحظ أن الحكومة الانجليزية أعلنت في أغسطس عام 1966م أنها تعترف ببعض قرارات الامم المتحدة، وقد وضحت جريدة "الأمل" أن موقف انجلترا بالنسبة لهذه القرارات يتحدد بتقسيمها إلى عدة أجزاء وذلك بقصد إلغاء مضمونها الرئيسي .فقد وافقت انجلترا شكلياً على قرارات الأمم المتحدة بينما تهدف إلى تسليم السلطة لحكومة الاتحاد. إلا أن قرارات الأمم المتحدة لا تعنى تسليم السلطة لحكومة الاتحاد التي اعتبرتها غير شرعية، وأكدت الجريدة أن انجلترا رفضت جوهر القرارات التي تطالب بإلغاء حالة الطوارئ وإيقاف الارهاب والاضطهاد بكل صوره وإعطاء الشعب الحقوق والحريات الأساسية.

في ديسمبر 1966م أعلنت حكومة الاتحاد أن بعثة الأمم المتحدة ستصل قريباً إلى عدن.

برهن اعتراف انجلترا بقرارات الأمم المتحدة الخاصة بعدن ومنعها للبعثة من زيارة

المنطقة أن بقاء المستعمرين الانجليز في عدن والإمارات أصبح مستحيلاً في هذه الظروف، لذا قررت الدوائر الانجليزية الحاكمة المضيّ في مناورات جديدة بقصد خداع الرأي العام، ويتحدّد جوهر هذه المناورة بتنفيذ بعض القرارات المقبولة بالنسبة لهم وإعطاء صورة كما لو أنها قدمت تنازلات، وفى نفس الوقت طمحت الدوائر الانجليزية الحاكمة إلى المضيّ في تواطؤها مع حكومة الاتحاد المعبرة عن مصالح الاقطاعيين الكبار وعدم السماح بتشكيل حكومة تضم ممثلي الأحزاب والمنظمات السياسية في عدن والإمارات والذين يعبرون عن مصالح جماهير الشعب العريضة ويناضلون من أجل الحرية واستقلال الشعب اليمنى كله.

ويبرهن الاهتمام الكبير بقضية عدن العامة للأمم المتحدة واللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار على الأهمية التي أولاها الرأي العام العالمي لعدن، ويظهر توزيع الأصوات أثناء الموافقة على هذا القرار أو ذاك إن كل البلدان الاشتراكية وبلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية قدمت كل الدعم للنضال العادل لسكان عدن والإمارات من أجل نيل حقوقهم المشروعة.

استفاد المستعمرون الانجليز من دعم الأقلية الضئيلة من البلدان، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية المدافع الثابت عن انجلترا بالنسبة للقضية العدنية، ويظهر هذا الدفاع أمام العالم كله عداء أمريكا لحركات التحرر للشعوب المظلومة وتضامنها مع المستعمرين الانجليز، كما وجدت انجلترا الدعم أيضاً من قبل النمسا والدنمارك وإيطاليا أثناء التصويت في اللجنة الخاصة وغيرها من البلدان كأستراليا وبلجيكا وهولندا وكندا ولوكسمبرج ونيوزيلندا الجديدة والبرتغال وفرنسا أثناء التصويت في الجمعية العامة.

نوقشت قضية عدن أكثر من مرة في اجتماعات منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة وفي اجتماعات ومؤتمرات اللجنة التنفيذية لمنظمة تضامن شعوب آسيا وإفريقيا وفى اجتماعات جامعة الدول العربية وفى مؤتمرات القمة للدول العربية، كما لعب إنشاء لجنة عالمية للتضامن مع شعب عدن دوراً فعالاً في دعم نضال المنطقة والتي دعت إلى مؤتمر عالمي للتضامن مع شعب عدن، وقدمت القوى التقدمية العالمية كل المساعدة والدعم لسكان عدن والإمارات البواسل الذين يناضلون من أجل تصفية النظام الاستعماري في عدن وانتزاع الاستقلال، ومن أجل تصفية القاعدة العسكرية.

قرار الحكومة الانجليزية

نشطت حكومة حزب العمال الانجليزية لمواجهة حركة التحرر الوطني في عدن والإمارات بصورة سريعة للحصول على دعم الأمم المتحدة إلا أنها اضطرت إلى التراجع والبدء في دراسة المخصصات بقرار إعطاء الاستقلال لعدن والإمارات في عام 1968م.

وقد اتخذ هذا القرار إبّان حكم المحافظين وأعلن رسميا في "المؤتمر الدستوري" لعدن والإمارات الذي عقد في لندن في يونيو 1964م اتخذ هذا القرار في ظروف اشتعال النضال في عدن والإمارات بقوة من أجل التحرر والاستقلال.

إلا أن حكومة المحافظين لم تمض في إعلان هذا القرار، وفى أغسطس عام 1965م، أكد وزير المستعمرات الانجليزي "جرينوود" أثناء زيارته لعدن أن انجلترا تنوي منح الاستقلال لاتحاد الجنوب العربي عدن والإمارات في عام 1968م.

وفى 25 يناير 1966م، أعلن نائب وزير المستعمرات الانجليزي رسمياً في لندن أثناء المفاوضات مع أحد وزراء عدن أن انجلترا ستمنح عدن والإمارات الاستقلال في عام 1968م، وفى نهاية فبراير عام 1966م صدر في لندن "الكتاب الأبيض" الذي تضمّن مشروع "دستور للجنوب العربي" هكذا يسمى الانجليز عدن والمحميات.

وفى ديسمبر عام 1966م أعلن وزير الخارجية الانجليزي "جورج براون" قبل سفره إلى نيويورك لحضور الدورة الحادية والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة أن انجلترا تقوم بالتهيئة الأخيرة لما قبل منح الاستقلال "للجنوب العربي" واتخاذ قرار منح الاستقلال لعدن والإمارات عام 1968م، وفي ظروف النضال الملتهب من أجل التحرر بدأت الدوائر الانجليزية الحاكمة في إعداد البيئة الصالحة لنقل السلطة إلى أيدى حكومة الاتحاد التي تتكون من كبار الاقطاعيين الركائز التقليدية للمستعمرين إلا أن اتخاذ مثل هذا القرار من جانب الدوائر الانجليزية الحاكمة قد فتح أمام سكان المنطقة آفاقاً جديدة للنضال من أجل تحقيق الحرية والاستقلال التام.

في يناير 1966م اقترح وزير الخارجية ووزير الدفاع الانجليزيان اللذان كانا في واشنطن، على أن تمضى انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية في طريق التعاون الوثيق في مجال الدفاع في مناطق شرق السويس، موضحين أن هذا لا يعنى توحيد القوات المسلحة والقيادة. وناقشت الدوائر الانجليزية الحاكمة مدة طويلة قضية نقل القاعدة العسكرية

الانجليزية من عدن إلى جزر البحرين، بشرط تقليص القوات المسلحة المتمركزة في القاعدة تقليصاً كبيراً، وعند اتخاذ قرار بتصفية القاعدة العسكرية في عدن وفى فبراير عام 1966م، قررت الحكومة الانجليزية نقل 12 ألف جندي من عدن إلى جزيرة البحرين وتحويل البحرين إلى قاعدة عسكرية رئيسية لإنجلترا في الشرق الاوسط.

في "الكتاب الأبيض" البريطاني نُشر رسمياً قرار الحكومة الانجليزية بتصفية القاعدة الحربية في عدن عام 1968م ، لوحظ أن عدد القوات الانجليزية المسلحة في الشرق الأوسط في عام 1966م قد بلغ 26850 فرداً.

دافع اتخاذ حكومة العمال قرار بتصفية القاعدة العسكرية أن الاحتفاظ بها لم يعد اقتصاديا بالنسبة لإنجلترا، فبقاء قاعدة عسكرية في عدن ضد إرادة السكان المحليين يتطلّب استخدام عدد كبير من القوات المسلحة التي يستحيل استخدامها في مناطق أخرى.

اتُخذ قرار تصفية القاعدة العسكرية الانجليزية في عدن نتيجة للصعوبات المالية والاقتصادية الكبيرة التي تعانيها انجلترا والتي أرغمت الحكومة الانجليزية على إعادة النظر في سياستها وتوجيهها نحو تقليص النفقات الحربية في الخارج تقليصاً كبيراً، ويعنى تقديم صيغة جديدة لسياسة الشرق من السويس من قبل الدوائر الانجليزية الحاكمة والاعتراف الحقيقي بالضعف الكبير لمركز انجلترا في آسيا وبالدرجة الأولى في الشرق العربي.

جريدة "التايمز" نشرت في نوفمبر 1966م خبراً مفاده أن القيادة خططت لجلاء القوات من عدن فاتخاذ الحكومة الانجليزية قرارها بإعطاء عدن والإمارات الاستقلال وتصفية القاعدة في النصف الأول من عام 1968م كان نتيجة لضعف مركز انجلترا السياسي والاقتصادي من ناحية وللنجاح الكبير لحركة التحرر الوطني في العالم العربي الذي اتخذ في جنوب الجزيرة العربية شكل النضال المسلح المباشر ضد المستعمرين الانجليز.

التحديات السياسية أمام الاستقلال الوطني

واجهت الثورة تحديات سياسية هي امتداد للمؤتمرات الدستورية ومحاولة الالتفاف على قرارات الأمم المتحدة، وفي جوهرها تسليم السلطة إلى حكومة عميلة والانتقال من الاستعمار القديم إلى الاستعمار الجديد.

في العام 1966م نقل المندوب البريطاني في الأمم المتحدة رسالة بتاريخ 25 فبراير إلى سكرتير عام الأمم المتحدة مذيلة باسم وتوقيع ما كان يسمى حينها "بوزير خارجية حكومة الاتحاد" تتضمن الترحيب بعودة اللجنة الدستورية البريطانية التي رفضتها القوى الوطنية في المرة السابقة، وفي نفس الشهر عيّن المندوب السامي البريطاني مجموعة من عملائه من مدينة عدن أعضاء في المجلس الاتحادي لشغر المقاعد المخصصة لمدينة عدن.

في شهر مارس من نفس العام 1966م أصدر البريطاني مراسيم داخلية تقضي برفع الحظر عن عودة بقية السياسيين والسلاطين الذين كانوا يعتبرون أنفسهم منفيين في الخارج، وبعد ذلك أعلن المندوب السامي البريطاني المقترحات الدستورية التي اقترحتها بريطانيا، ترافق مع هذا الإعلان في شهر إبريل من عام 1966م أن قامت "رابطة الجنوب العربي" بتنظيم لقاء في مدينة أسمرا الأريتيرية، ضم عناصر من قيادتها ومجموعة من السلاطين وبعض السياسيين بما فيهم حسين سالم باوزير قيادي جبهة التحرير، تمخّض هذا اللقاء عن إنشاء تجمّع باسم "قيادة القوى الوطنية في الجنوب العربي".

وفي إبريل من عام 1966م بذلت محاولة أخرى لتنظيم القوى السياسية الموالية للاستعمار من خلال ترتيب اجتماع في بيروت بهدف الخروج بتكتل سياسي يحظى بدعم لاستلام السلطنة وفي المقترحات الدستورية التي أعدها البريطانيون، غير أن التطورات مع التصعيد للأعمال العسكرية والفدائية في مدينة عدن قد أدى إلى إفشال هذه المحاولة.

في إطار المناورات السياسية التي كانت تلعبها الحكومة البريطانية، أدلى وزير الدولة البريطاني للشئون الخارجية (مايكل إستيوارد) في شهر مايو من عام 1966م ببيان أمام مجلس العموم البريطاني أكد فيه موافقة حكومة بلاده على القبول بأي حل للمسألة

الدستورية في الجنوب العربي، كما أماط اللثام عن جهود يبذلها بمساعدة "حكومة الاتحاد" على عقد مؤتمر يحضره ممثلو الشعب في الجنوب، وقد علقت لجنة الأمم المتحدة على محتوى هذا البيان أنها لم تجد فيه أي قبول واضح بقرارات الأمم المتحدة، ثم استمر المندوب البريطاني الدائم يستجدي الأمين العام للأمم المتحدة في تعيين مراقب لحضور مؤتمر تنوي "حكومة الاتحاد الفيدرالي" عقده في شهر أغسطس من عام 1966م لبحث ما يمكن عمله لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، ولم تفلح.

عند حضور اللجنة الخاصة للأمم المتحدة إلى القاهرة في شهر يونيو من عام 1966م قدم مندوب الجبهة القومية إلى اللجنة مذكرة تشرح فيها الجبهة وجهة نظرها حول الأوضاع والتطورات الجارية على أرض الجنوب اليمني المحتل، وحددت مرامي وأهداف الثورة المسلحة في جلاء الاستعمار جلاءً تاماً وتصفية كل ما يرتبط بوجوده الاستعماري من كيانات سياسية.وأن قرارات الأمم المتحدة يجب أن تستوعب كافة المطالب المقدمة من القوى الوطنية التي تخوض النضال السياسي والعسكري في الداخل، ولا تقبل المساومة مع أية تسويات تجري على أساس الاحتفاظ بكيانات سياسية ائتلافية تضم السلاطين والمستوزرين والسياسيين العملاء.

كان موقف الجبهة القومية أن الشعب يرى أن كفاحه المسلح هو الأساس، وإن دور الأمم المتحدة وقراراتها هو دور مساعد، أما إذا تمكن الاستعمار من تضليل الأمم المتحدة فإن الشعب سيستمر في حمل السلاح، وعلى هذا ترفض الجبهة القومية الاتصال بالبعثة وترفض كل نتائجها، ودعت الشعب إلى الإضراب عند حضورها إلى عدن، ونجح الإضراب فعلاً.

في القاهرة في مارس 1967م تمت المقابلة بين وفد حزب الرابطة وبعثة الأمم المتحدة الذي اقترح فيها وفد الرابطة قيام مؤتمر يضم كل الأحزاب والقوى المعنية في الجنوب لإعداد دستور موقت وإقامة حكومة انتقالية تعد للانتخابات وقيام جمعية تأسيسية منتخبة، وأن يحدد المؤتمر فترة الانتقال قبل بدء الانتخابات، وتصبح الحكومة الانتقالية هي السلطة الوحيدة في الجنوب، وهذا التصور لحزب الرابطة يخدم التصور البريطاني ويتيح للحكام التقليديين المشاركة مع الآخرين والاحتفاظ لهم بمكان في الدولة الجديدة،، إلا أن التصعيد العسكري والسياسي الذي انتهجته الجبهة القومية،

-وكذلك جبهة التحرير حتى لا تسحب الحصيرة من تحت أقدامها- أدى إلى رفض الجبهتين مقابلة البعثة الخاصة للأمم المتحدة.

التحركات المشبوهة

بدأ الوزير البريطاني شاكلتون زيارته إلى عدن لمؤامرة جديدة وذلك في 12 إبريل 1967م وأدلى بتصريح بعد وصوله بساعتين أنه في مهمة لبحث وسائل الاجتماع بجبهة التحرير في أي مكان يتم الاتفاق عليه لإيجاد حل لمشكلة جنوب اليمن المحتل، يقوم على أساس قرارات الأمم المتحدة.

يتضح من الوقائع الواردة في وثيقة المؤتمر الصحفي، أن زيارة "شاكلتون" قد تمت قبل وصول المكاوي إلى تعز بأربعة أيام، وأن المكاوي قد حضر من القاهرة وهو يعرف مهمة الوزير البريطاني شاكلتون ومقاصد تحركاته في المنطقة، ولم تكن زيارة المكاوي إلى تعز محض مصادفة، بدليل أنه عقد المؤتمر الصحفي يوم 16 إبريل 1967م وفي معرض رده على أحد الأسئلة قال إن هناك طرفين لا ثالث لهما هما بريطانيا بوصفها السلطة الحاكمة، وجبهة التحرير الممثلة الشرعية الوحيدة للشعب في المنطقة، وعلى ذلك فليس أمام بريطانيا إلا أن تعترف بجبهة التحرير، وتجري مفاوضات مباشرة معها وحدها لبحث وسائل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة.

في 21 أبريل 1967م حاولت بريطانيا انتزاع اعتراف من بعثة الأمم المتحدة بوجود الحكومة الاتحادية المزيفة، إلا أن البعثة وجهت صفعة قوية بقطعها رحلتها، وكشفت حقيقة ما هدفت إليه بريطانيا من جراء قبولها مجيء البعثة إلى عدن.

استراتيجية اسقاط المناطق

انتقلت الثورة إلى استراتيجية جديدة أربكت تحركات الاستعمار، وتمثلت في إسقاط المناطق، ابتداء من منطقة الضالع التي سقطت على أيدي الثوار في 22 يونيو من عام 1967م، ثم تلاها منطقة الشعيب التي سقطت في 25 يونيو من عام 1967م، وتوالت الانتصارات بسقوط منطقة المفلحي في 12 أغسطس، ثم سقوط منطقة لحج في 13

أغسطس، ثم سقوط منطقة دثينة في 13 أغسطس، ومنطقة العواذل في 27 أغسطس، ثم سقوط منطقة زنجبار في 28 أغسطس، ثم سقوط منطقة يافع السفلى في 28 أغسطس، ويافع العليا في 2 سبتمبر، ثم سقوط مشيخة العقربي بتاريخ 2 سبتمبر 1967م، ومناطق أحور والمحفد، والعوالق السفلى في 9 سبتمبر، وسقوط حضرموت الساحل في 16 سبتمبر، تلاها منطقة بيحان في 18 سبتمبر، ثم حضرموت الداخل في 2 أكتوبر من ذات العام 1967م.

اشتداد الانقسام بين الجبهتين والمراهنة على الجيش

بعد أن كانت بريطانيا في الأمس تسعى إلى تسوية سياسية تحافظ في إطارها على القوى والأطراف السياسية التي تنسجم مع سياستها، لجأت في ظل التطورات الجديدة إلى دعوة جبهة التحرير للتفاوض معها من أجل قيام ائتلاف يسمح للجبهة القومية بالمشاركة معها إلى جانب جبهة التحرير والرابطة.

أعلن وزير الخارجية البريطاني يوم 19 يونيو 1967م الترتيبات الخاصة بالمنطقة وحدد ميعاد الاستقلال بيوم 9 يناير عام 1968م ووعد الوزير بدعم جيش حكومة الاتحاد وقواته الجوية والبحرية، كما وعد باستمرار وجود قوة عسكرية بحرية بالقرب من شواطئ الجنوب لحمايته.

أوقفت المحاكمات ضد المعتقلين السياسيين بالإضافة إلى موافقة بريطانيا على رفع الحظر عن الجبهة القومية التي سبق أن تعاملت معها على أنها منظمة إرهابية محظور الانتماء إليها أو التعامل معها دون أن يشمل جبهة التحرير التي لم تكن محظورة.

كانت بريطانيا وهي تضع مثل هذه المقترحات تراهن على الانقسام بين الجبهتين مع الاعتماد على جيش الاتحاد الذي ربما - من وجهة النظر البريطانية - سوف يمرر ترتيباتها السياسية في وضع النظام البديل الذي يحل محلها عند انسحابها من المنطقة كلها، وأن يكون قوة عسكرية ضاربة حتى تتمكن من التصدي بقوة للتحركات الشعبية والجبهات الوطنية، لذلك انصب اهتمام الحكومة البريطانية في السنتين الأخيرتين من الاحتلال على إعطاء اهتمام أكبر لبناء الجيش الاتحادي، وتطويره من حيث التدريب والتسليح، هذا التوجه البريطاني كان يعززه اليقين لدى الحكومة البريطانية وعملائها

من الحكام المحليين في ولاء الجيش الاتحادي لهم، ولم تتوقع السلطات البريطانية وطنية منتسبي الجيش الاتحادي، وإذا ما استثني أبناء السلاطين والأمراء الذين كانوا على قمة الجيش، فإن السلطات البريطانية قد أصابها الذهول أكثر عندما تفاجأت بالانتفاضات داخل الجيش تعبيراً عن موقف وطني، وأكبرها انتفاضة 20 يونيو 1967م .

مواجهة مشروع اقتطاع الأرض

كانت قيادة الجبهة القومية من ميدان المعارك في الداخل تتابع التحركات البريطانية السعودية التي أخذت تكرّس ادعاء التمثيل الشعبي لغير الجبهة القومية في الجنوب اليمني واتجهت بنشاطاتها نحو أروقة الجامعة العربية وكواليس الأمم المتحدة، وإلى جانب كانت الجبهة القومية تتابع المؤامرات الجيوسياسية الهادفة لاقتطاع الأرض.

المندوب السامي البريطاني في أحد ردوده على البعثة الدولية عبرّ عن أن بلاده لا تملك سلطة إرغام الولايات الشرقية القعيطي، والكثيري، والمهرة على الانضمام إلى الجنوب العربي، لكونها لم تدخل في إطار "حكومة اتحاد الجنوب العربي"، كان التوجه البريطاني أن يعطي الخيار للإمارات الشرقية حضرموت والمهرة الانضمام إلى الملكة السعودية أو الإمارات الخليجية.

كان السيد (براون) وزير الخارجية البريطاني قد أعلن في مجلس العموم البريطاني يوم 19 يونيو 1967م عن تحديد يوم 19 يناير1968م موعداً للاستقلال، وأن حكومته تفكر في تدويل جزيرة (ميون) التي تقع على مضيق باب المندب لما تمثله هذه الجزيرة من أهمية استراتيجية على هذا الممر الدولي ويناقض التصريح بتدويل جزيرة ميون ما اتخذته الأمم المتحدة من قرارات تعتبر جزيرة ميون جزءاً من أراضي الجنوب اليمني المحتل، وكان ذلك بضغط من الكيان الصهيوني الذي توسّل بريطانيا قبل الاستقلال أن لا تنسحب من الجزيرة وتبقى فيها حتى تصل إليها قوات دولية، إلا أن الجبهة القومية أحبطت هذه المشاريع الغربية الصهيونية عبر انتفاضة شعبية في الجزيرة.

ثم أتت التصريحات البريطانية المعبرة عن نوايا الاستعمار بفصل بعض الجزر وتدويلها، وبدأت على إثر ذلك باتخاذ خطوات عملية عن طريق القيام باتصالات دبلوماسية مع مختلف الدول في الأمم المتحدة لتسليم الأمم المتحدة إدارة جزيرة

(بريم) ميون، غير أن الشعب أحبط مؤامرة تدويل الجزيرة، بعد أن تحركت الجماهير في هذه الجزيرة لإفشال المخطط البريطاني، حين قامت بمظاهرات وأسقطت الحاكم المحلي والضابط البريطاني.

مؤامرة الجهاز الإداري

اشتد عود الثورة واستمر فضحها للمناورات البريطانية وإحباط مخططاتها من مؤتمرات لندن التي كان يهرع إليها السلاطين والوزراء والسياسيون المناهضون للكفاح المسلح، منها المحاولة الأخيرة للمندوب السامي السير (ترنبول) الذي أراد أن يورط بعثة الأمم المتحدة الثلاثية الخاصة بعدن مع وزراء الاتحاد بهدف تمييع وضرب القرارات الدولية التي لا تعترف بأي جهاز حكومي أنشأته السلطات الاستعمارية.

إزاء هذا التطورات وجد المندوب السامي البريطاني الجديد "تريغليان" أن إنقاذ الموقف يأتي عبر تظاهر وزراء الاتحاد المحروقة شعبياً بالاستقالة منها، من أجل إعادة تفعيلهم في أطر جديدة.

سعت بريطانيا إلى الترويج لفكرة "الجهاز الإداري" برئاسة حسين البيومي، وكان بداية هذا التحرك باجتماع عقد بمدينة الاتحاد في 5 يوليو 1967م حضره جميع - وزراء الاتحاد عدا وزير الداخلية، وفي هذا الاجتماع قرر المجلس الاتحادي من حيث المبدأ أن يُنشئ منصب رئيس الوزراء وأن يكلّف حسين علي البيومي بتشكيل جهاز إداري مؤقت، يمثل الأحزاب السياسية ومؤتمر عدن للنقابات وقوات الجنوب العربي المسلحة وولايات الجنوب العربي.

هدف هذا التحرك إلى أن يطمئن الوزراء والسلاطين المذعورين من ناحية، وأن يتمكن من إظهار بوادر المساومة مع الحركة الوطنية وبعثة الأمم المتحدة من الناحية الأخرى، ليظهر أمامهم أنه أقدم على إلغاء حكومة الاتحاد وأوجد جهازاً يضم أوسع قطاعات الشعب كما نصّت قرارات الأمم المتحدة.

أراد البريطاني أن يجرّب حظه في محاولة أخيرة إلى أي مدى يمكن أن تنجح فكرة مشاركة الهيئات السياسية ومؤتمر عدن للنقابات في جهازه الإداري الجديد، فإذا نجح في

اجتذاب بعض العناصر إلى عضوية هذا الجهاز يمكنه بعد ذلك أن يقفز إلى الخطوة التالية في الجمع بين هذه الهيئات والمؤتمر العمالي وبعض السلاطين، كما أن القرار كان واضحاً في صيغته حين أبرز دور الجيش ضمن هذه الهيئات السياسية كمحاولة من الحكومة البريطانية أن تزجّ به في المعترك السياسي لتحطيمه والإيقاع به وبين الطرف الثوري في الحركة الوطنية وتحرك أعضاء الجبهة لإحباط هذا المشروع الاستعماري.

المراهنة على بعثة الأمم المتحدة

ظلت الحكومة البريطانية تراهن على دور الأمم المتحدة في إنقاذ سياستها الرامية إلى تسليم السلطة للعملاء، وذلك حين وصلت البعثة إلى عدن في 2 إبريل 1966م ومحاولتها الاتصال بالسكان المحليين والاستماع إلى آرائهم، وأثناء تواجد اللجنة في مدينة عدن لم تلق التعاون المطلوب من السلطات البريطانية.

قيّد المندوب السامي البريطاني تحركات اللجنة إذ حصرها في الاتصال بحكومة الاتحاد والسلاطين، فرفضت اللجنة أن تستقبل أي شخص يمثل هذه الحكومة المزيفة.

في 21 يوليو 1967م أذاعت الجبهة القومية موقفها من المشاورات التي تدور في نيويورك بين بعثة الأمم المتحدة الخاصة وجبهة التحرير وممثل الحكومة البريطانية في الأمم المتحدة، إذ أشارت الجبهة القومية إلى أنها بعثت ببرقية إلى رئيس لجنة تصفية الاستعمار تضمّنت:

- رفض الجبهة القومية للمحاولة الاستعمارية التي تمثلت بتكليف "حسين بيومي" بتشكيل حكومة ائتلاف الهدف منها تجاوز قرارات الأمم المتحدة وإبقاء مصالح الاستعمار والعملاء.
- الجبهة القومية سوف تواصل نضالها لتحطيم أي مشروع تتقدم به الحكومة البريطانية حتى تسلم بريطانيا بالتفاوض مع الأطراف التي تقود الكفاح المسلح في البلد.
- اعتذار الجبهة القومية عن إرسال وفد يمثلها إلى الأمم المتحدة، بسبب الاحتجاز الذي طال مجموعة من قياديي الجبهة القومية في القاهرة.

- ادعاء السيد عبد القوي مكاوي اعتبار جبهة التحرير وطنية وبأنها الممثلة الوحيدة لشعب الجنوب اليمني هو ادعاء لا يمتّ بأية صلة إلى الواقع.

لقاء القوى العميلة

وقعت البعثة الأممية في المحذور، حين قبلت البعثة الدولية أن تلتقي في جنيف في النصف الثاني من شهر أغسطس 1967م بعدد من السلاطين والوزراء الذين ادعوا أنهم يمثلون قطاعات من الشعب وهم "الحزب الوطني الاتحادي" ووفود تمثل السلطنات في المحميات الغربية) و"المجلس القبلي لولاية المهرة" والسلطنتين في الإمارتين "القعيطي والكثيري" وعبرت الجبهة القومية عن رفضها التعاطي مع البعثة الدولية في ظل ما تمارسه الحكومة البريطانية من تضليل لبعثة الأمم المتحدة ومحاولاتها تمييع مضامين النصوص الواضحة القرارات الأمم المتحدة ومهمة اللجنة المكلفة بتنفيذها.

تجدد المخططات البريطانية

شهد النصف الثاني من عام 1967م صعود النضال المسلح فأنهى آمال المندوب السامي وحكومته في اعتماد حكومته على الأنظمة السلاطينية التي أخذت تنهار تحت ضربات الحركة الوطنية المسلحة، وأن ما كانت تعوّل عليه من جيش صنعته لحماية هذه الأنظمة قد نخرته القوى الوطنية حين بدأت تؤسس في أوساطه خلاياها التنظيمية منذ أن بدأت الثورة المسلحة أو ما قبلها، بل وفاجأ الجيش الحكومة البريطانية وعملائها المحليين بموقفه الوطني المعاضد للثورة حين رفض أن يتولّى السلطة لحماية العملاء والمصالح البريطانية، وقد برهن الجيش على موقفه الوطني في البيان الذي أصدره يوم 28 أغسطس 1967م.

التحدي الدبلوماسي

بعد حسم الجبهة القومية المعركة في عدن، وسقوط آخر رهان لبريطانيا في تعمّق الصراع بين الجبهة القومية وجبهة التحرير وتجاوز محاولة تمرير المشاريع البريطانية عبر الإيحاء بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، أعلنت بريطانيا استعدادها لمفاوضات تسليم السلطة لممثلي الشعب.

على إثر هذه التصريحات أرسلت الجبهة القومية برقية إلى وزير الخارجية البريطاني "جورج براون" تضمنت التأكيد على أن الجبهة القومية هي السلطة الشعبية المسيطرة على كل أجزاء الجنوب اليمني المحتل التي ستقوم بمفاوضة لندن حول تسليمها السلطة السياسية والسيادة باعتبارها الممثل الشرعي لشعب الجنوب اليمني المحتل.

وأضافت الجبهة القومية في برقيتها أنها تقترح أن تتم المفاوضات في القاهرة أو الجزائر أو جنيف، وقد أذاعت أجهزة الإعلام ووكالات الأنباء نص البرقية المرسلة من الجبهة القومية، كما أذاعت بعد ذلك رد الحكومة البريطانية بالموافقة من حيث المبدأ على إجراء مفاوضات مع الجبهة القومية حول تسليم السيادة والسلطة.

ثم بعثت الجبهة القومية ببرقية إلى السكرتير العام للأمم المتحدة توضح له صورة الموقف والتطورات التي حصلت داخل منطقة الجنوب اليمني، وتؤكد له نجاح الجبهة القومية في تحقيق أهدافها من الثورة المسلحة ضد الاستعمار البريطاني، وتصفية الوجود البريطاني من جميع أجزاء ما كان يسمى سابقاً بعدن والمحميات الشرقية والغربية.

التحرك نحو الاستقلال

كانت الجبهة القومية وهي تنتظر الرد على برقيتها التي أرسلت إلى وزارة الخارجية البريطانية قد حصلت على رد يتضمن الموافقة على إجراء المفاوضات في جنيف وجرت المشاورات بواسطة الاتصال التليفوني حول تحديد تاريخ البدء بالمفاوضات الذي تحدد بناء على اقتراح الجبهة القومية في ٢٠ نوفمبر ١٩٦٧م.

وشكلت الجبهة القومية وفداً للتفاوض برئاسة السيد قحطان محمد الشعبي عضو اللجنة التنفيذية وعضو القيادة العامة للجبهة القومية وعبد الفتاح إسماعيل، وسيف

الضالعي، وفيصل عبد اللطيف، وخالد عبد العزيز، ومحمد البيشي، وعبد الله صالح.

في غضون ذلك تناقلت وكالات الأنباء وأجهزة الإعلام الأجنبية ما ورد في بيان (جورج براون) وزير الخارجية البريطاني الذي أدلى به في مجلس العموم البريطاني والمتضمن قرار الحكومة البريطانية بأن تُجرى المباحثات حول الاستقلال وتسليم السيادة في الجنوب اليمني بين حكومة بريطانيا بوصفها الدولة المستعمرة وبين الجبهة القومية بوصفها ممثلة للشعب وأضاف "براون" في تأكيده أن القوات البريطانية المتواجدة في أجزاء من المنطقة سوف تبحث نهائياً في أواخر نفس الشهر (نوفمبر ١٩٦٧م)، وأن الوفد البريطاني في المحادثات سيكون برئاسة "اللورد شاكلتون" مشيراً إلى وجود مسائل ضرورية من الأفضل أن تُسوّى قبل أن يصبح الجنوب اليمني مستقلاً ولكن إذا لم تنته المفاوضات قبل الاستقلال فليس هناك ما يمنع أن تستمر هذه المفاوضات بين الدولتين بعد الاستقلال.

قامت الجبهة القومية بتوضيح الحقائق والمستجدات للشعب بما فيها موافقة الجانب البريطاني على مفاوضات الاستقلال، مشيرة في كلمة الثوري الصادرة يوم ١٦/١١/١٩٦٧ م بأن ما أدلى به وزير الخارجية البريطاني (جورج براون) في مجلس العموم من قرارات اتخذتها حكومته حول مستقبل الجنوب اليمني وتحديد يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٦٧م موعدا للبدء بالمفاوضات في جنيف، مع تأكيده الاعتراف بالجبهة القومية وبدء المفاوضات معها - إن كل ذلك - لا يأتي بدافع الرغبة الصادقة من بريطانيا في تسليم الاستقلال والإقرار بحرية الشعب اليمني، ولا من واقع أن السياسة البريطانية قد تغيرت تجاه الشعوب المستعمرة، ولكن موقف التسليم بالاستقلال والاعتراف بحرية الشعب وسيادته على أراضيه انتزع انتزاعاً بفعل النضال الجماهيري السياسي والمسلح، وتحت ضغوط التصعيد المستمر لهذا النضال الذي قادته الجبهة القومية منذ فجر الرابع عشر من أكتوبر عام ١٩٦٣ م، وأن الوضع السياسي الذي تشكّل على ساحة الجنوب اليمني بتأثير هذا الكفاح الثوري وسيطرة الجبهة القومية على كل أراضي الجنوب قد وضع السلطات الاستعمارية البريطانية أمام خيارين لا ثالث لهما، إما أن تسلّم بالأمر الواقع وتقرّ بأن الجبهة القومية وحدها تقود ثورة الشعب وتمثله وتسلمها السلطة والسيادة، أو أن تراهن على الجواد الخاسر من العملاء وتترك المنطقة دون أن تفي بالتزاماتها السياسية والأخلاقية، ولا ننسى أن الأمل كان يراود الحكومة البريطانية أن تترك المنطقة بعد

رحيل جنودها وهي تموج بالصراعات وتسبح في بحر من الدماء جراء الاقتتال الأهلي ودمار المؤامرات الاستعمارية.

غادر الوفد مدينة عدن يوم الأحد ١٩ نوفمبر ١٩٦٧م متجها إلى بيروت للانضمام إلى أعضاء الوفد المتواجدين في الخارج، والذي تحرك بعضهم من القاهرة إلى بيروت قبل انطلاقهم إلى العاصمة السويسرية جنيف.

وأدلى قحطان محمد الشعبي عضو القيادة العامة رئيس الوفد المفاوض لمراسلي الصحافة العربية والأجنبية قبل مغادرته القاهرة في مؤتمر صحفي بتصريحات حدد فيها القضايا التي ستكون مثار نقاش مع الجانب البريطاني وهي القضايا التالية:

- المفاوضات ستتناول بالدرجة الأولى تحقيق الاستقلال الناجز، وتسليم السيادة للحكومة الوطنية.
- الجبهة القومية ترفض أي اتفاق عسكري أو دفاعي أو أحلاف سياسية.
- الجبهة القومية ترفض أيضاً الدخول في نطاق الكومنولث البريطاني.
- الجبهة القومية لن تفرّط في أي جزء من الجنوب اليمني بما فيها كل الجزر.
- ترفض الجبهة القومية أية قيود أو شروط من أي نوع سواء كانت التي ترتبط بأراضي الجنوب اليمني المحتل اقتصادية، أو مالية أو سياسية.
- أن الحكومة الوطنية الجديدة قد تقبل الارتباط بمنطقة الإسترليني لمدة معينة تكون قابلة للتجديد أو الإلغاء.
- ستنهي الجبهة القومية رسمياً كل الاتفاقيات السابقة التي من قبل السلاطين والمشايخ السابقين وحكومة الاتحاد المزيف أُبرمت مع بريطانيا.
- ستشمل المفاوضات طلب معونات وتعويضات مالية غير مشروطة وتسليم كل ممتلكات الجيش البريطاني الثابتة لحكومة الثورة.
- أن النية تتجه لتحديد فترة انتقال بعد الاستقلال وسيقام مجلس وطني تأسيسي لإعداد الدستور الدائم ولن تدير الجبهة القومية ظهرها لأي أفراد أو مجموعات لازالت خارجة عن نطاق الجبهة القومية.

عندما غادر الوفد اليمني لإجراء المفاوضات في جنيف كان يحمل توجيهات القيادة العامة للجبهة القومية الملخصة بالنقاط التي أدلى بها رئيس الوفد لمراسلي الصحافة العربية والأجنبية إلى جانب الأفكار التي طرحتها القيادة للتداول حولها مع أوساط عربية قبل المحادثات وبالذات مع مصر.

مفاجآت جنيف!

قبل المفاوضات وكنوع من إعادة جبهة التحرير الانتهازية إلى الواجهة مجدداً وزعزعة وحدة الموقف الثوري، دعت الجمهورية العربية اليمنية الجبهة القومية وجبهة التحرير إلى المفاوضات وإرسال وفد مفاوض موحد، وكان من شأن ذلك أن يخلق تناقضاً داخل وفد المفاوضات بين التوجه الثوري المبدئي والتوجه المساوم وهو النهج الذي عُرفت به جبهة التحرير.

استمرت العراقيل السياسية المضادة للاستقلال حتى يوم المفاوضات، حيث تفاجأ وفد الجبهة القومية بأن الوفد البريطاني الذي وصل إلى جنيف مبكراً أحضر معه وفداً سعودياً، برئاسة "كمال أدهم".

أصرّ الوفد البريطاني أن تبدأ أولاً مفاوضات بين وفد الجبهة القومية والوفد السعودي، وآنذاك كانت السعودية تحتضن بعض السلاطين والأمراء الذين هربوا إلى داخل السعودية وكانت المملكة تحشد المرتزقة على أطراف الحدود، وقد رفض وفد الجبهة القومية أي حوار مع الوفد السعودي قبل أن تعترف المملكة بالدولة المستقلة الجديدة، ومن السياق يظهر أن بريطانيا كانت تحبّذ أن يقدّم وفد الجبهة القومية تنازلات للسعودية وتربط مصير الجمهورية في الجنوب بالمملكة كما رُبط مصير الجمهورية في الشمال بها.

التصورات البريطانية

بالنسبة لإجراءات حماية الدولة المستقلة في الجنوب، صرح وزير خارجية بريطانيا في 2 نوفمبر 1967م أمام مجلس العموم أن مصر تجلو في الوقت الحاضر عن اليمن ولذا لن تكون هناك حاجة إلى الاحتفاظ بقوة بحرية قرب سواحل الجنوب، وبقاذفات

القنابل التي كانت بريطانيا تنوي تخصيصها لنفس الغرض أي لحماية الدولة الجديدة والحقيقة أن بريطانيا قد ألغت الإجراءات التي سبق أن خططت لها، لأن السبب لا يكمن في ترك القوات المصرية لليمن حيث كانت تساند ثورتها، بل لأن الحكم الوطني يرفض كل حماية من بريطانيا ولأن المدّ الثوريّ العربي سواء من قِبل ثورة الجنوب أو القوى المؤيدة لها كان موجهاً إلى الحكم العميل الذي أقامته بريطانيا .

أما مشكلة الجزر فكان الاتجاه هو تدويل جزيرة "بريم" حتى لا تستخدم لإغلاق المنفذ الجنوبي للبحر الأحمر، غير أن الأمم المتحدة وعدداً كبيراً من الأعضاء في المنظمة الدولية عارضوا هذا الاتجاه، وكانت هناك أيضاً مشكلة جزر كوريا موريا، ورغم معارضة الأمم المتحدة في سلخها عن الدولة الجديدة إلا أن بريطانيا كانت قد قررت تسليمها إلى سلطنة مسقط محتجة بأسانيد تاريخية وجغرافية.

أما المعونة المالية التي وعدت بها بريطانيا حكومة الاتحاد، فقد كانت معونة مشروطة بطبيعة النظام الاتحادي أو نظام قريب منه أما وقد تغيّر الموقف، ويضاف إليه سوء الأحوال المالية في بريطانيا، فلن تكون بريطانيا مستعدة لتقديم مثل هذه المعونة.

بداية المفاوضات

باشر وفد الجبهة القومية المفاوضات مع الوفد البريطاني، المتعلقة بمسألة الاستقلال والالتزامات الدولية للحكومة الجديدة ومسألة القوانين والتشريعات ومستقبل الجاليات الأجنبية، وفي أبرز المسائل التي جرى تداولها في المباحثات بين الوفدين، كانت المسألة الأولى تتعلق بالالتزامات البريطانية في الجانب المالي تجاه الحكومة الجديدة للاستقلال في الجنوب، خاصة وأن الحكومة البريطانية قد أعلنت في البرلمان وفي أكثر من مناسبة أنها ستقدم الدعم المالي للحكومة التي ستمنحها الاستقلال بستين مليون جنية إسترليني على ثلاث سنوات، وكان هذا المبلغ حينها يعتبر كبيراً وكافيا لتغطية العجز في ميزانية الدولة الجديدة، إلا أن الحكومة البريطانية أثناء المفاوضات في جنيف وعندما وجدت أن الجبهة القومية هي المفاوضة على أخذ الاستقلال، رفضت الإيفاء بهذه الالتزامات المالية.

كان وفد الجبهة القومية يطرح المسألة المالية كنوع من التعويض القانوني من اعتبار

أن أرض الجنوب اليمني التي كانت تستخدم من قبل القواعد العسكرية البريطانية لأكثر من قرن من الزمن، إلى جانب أن المسئولية تقع على الحكومة البريطانية في جانب الترتيبات العسكرية، ومتطلبات، الأجهزة من جميع النواحي لأن هذا الجهاز الموروث من الأجهزة الإدارية كان يخدم وجودها وقاعدتها.

كان الوفد الوطني يرى أن مفاوضات الاستقلال بدون أن تفي بريطانيا بالتزاماتها ليس لها أي قيمة، خاصة وأن التنظيم السياسي -الجبهة القومية- قد سيطر على الأرض قبل أن تعترف بريطانيا بشرعية هذا التنظيم، وأصبحت أمور البلاد كلها تحت سيطرة الجبهة وبإمكانها أن تعلن الاستقلال بدون موافقة الحكومة البريطانية لان الاستقلال صار أمراً واقعاً، ومحسوماً وطرح هذا الأمر للوفد البريطاني أثناء المحادثات.

بعد تهديد وفد الجبهة القومية بالانسحاب من المفاوضات بدأ الجانب البريطاني يفصح عن رأيه بأنه سوف يقدم المساعدات المالية في حالة قبول الجانب اليمني بوجود بعثة بريطانية كبيرة أكثريتها من المستشارين العسكريين، وعبر الوفد البريطاني عن رغبة حكومته أن يكون لهذه البعثة كامل الحرية في التحركات والصلاحيات والحقوق في مختلف النشاطات التي ستقوم بها دون أية رقابة أو تقييد لها ولنشاطاتها الواسعة، وقد رفض الوفد اليمني هذه الشروط رفضاً قاطعاً.

كان هذا الرفض من جانب الوفد اليمني المفاوض في جنيف مصحوباً بالإصرار على ضرورة أن تفي الحكومة البريطانية بالتزاماتها المالية، أو أن الوفد سيوقف المحادثات ولا يعنيه ما سيترتب عن وقف المحادثات من ردود أفعال بريطانية.

لأن الوفد اليمني المفاوض كان يعتبر أن هذه الالتزامات البريطانية لها ما يبررها قانونياً وأدبياً، وليست منّة أو هِبة من بريطانيا الاستعمارية، وأنه لابد من الإيفاء بها دون أي شروط مهما كانت صغيرة أو كبيرة.

بعد هذا الإصرار توقفت المحادثات وعاد رئيس الوفد البريطاني إلى الحكومة البريطانية لبحث هذا الموضوع وحين عودته إلى جنيف استأنفت المحادثات بالتعبير عن موافقة بلاده على تقديم بعض المساعدات الجزئية في الجانب المالي مبلغ 12 مليون جنيه إسترليني مساعدة مالية في الستة أشهر الأولى للاستقلال على أن تستأنف المفاوضات حول المسألة المالية في تاريخ لاحق.

وقد اضطر الوفد اليمني أن يجتمع على انفراد لتدارس هذا الموضوع وقرر الوفد في اجتماعه المستقل أن يقبل بهذه الالتزامات المالية الجزئية البسيطة دون تفريط باستقلال الوطن وسيادته، وكانت هذه المسألة قد أخذت جزءاً كبيراً من النقاش بين الوفدين اليمني والبريطاني اتسم بالتوتر والمشادات الكلامية انتهى بالنتيجة المحددة في البيان.

ثم كانت المسألة الثانية التي أخذت الكثير من الوقت في المحادثات بين الوفدين اليمني والبريطاني، وهي مسألة الجزر اليمنية، وقد فاجأت بريطانيا وفد الجبهة القومية إبان المفاوضات بقرارها بتسليم كوريا موريا إلى مسقط وقد رفض الوفد هذا التصرف البريطاني الذي يتنافى مع الحق الوطني وقرارات الأمم المتحدة الصريحة في هذا الصدد وأعلن الوفد أن بلاده لن تتنازل عن هذه الجزر. وتأكيداً لهذا الاتجاه قام رئيس الجمهورية عقب إعلان الاستقلال بتعيين محافظ لجزر كوريا - موريا واحتفظت الدولة الجديدة بحقها في اتخاذ ما تراه من تدابير لاستعادة الجزر.

وفي الأخير وبعد تشنجات ونقاش طويل ومكرر وافق الوفد البريطاني على أن تُثبّت في وثيقة الاستقلال أن الجزر جميعها يمنية، مع احتفاظ الوفد البريطاني بتحفظه، ووجهة نظره حول هذه التسمية.

لم يحدث خلاف حول الجزر الساحلية كلها بل اقتصر الخلاف حول مجموعة جزر كوريا موريا وقد قامت بريطانيا، بإجراء استفتاء لسكان الجزر ولا يتجاوز عددهم ٧٥ نسمة، واستندت إليه في تسليم الجزر إلى سلطنة مسقط على أساس أن الجزر أقرب إلى السلطنة من النواحي السياسية والاقتصادية والتاريخية، أما بقية الجزر وأبرزها سقطرة، بريم، كمران، فقد أصبحت جزءاً من الدولة الجديدة المستقلة.

وجرى الاتفاق على إعلان الاستقلال، والاعتراف البريطاني بالحكومة المستقلة الجديدة، وإقامة تمثيل دبلوماسي بدرجة سفارة بين البلدين، وهكذا تم صياغة وثيقة الاستقلال التي يعتزّ بها الوفد اليمني المفاوض بنتائجها لأنها كانت وثيقة لا يمكن مقارنتها بوثائق الاستقلال في البلدان الأخرى التي كانت تحت الاستعمار البريطاني، إذ أن وثيقة استقلال الجنوب اليمني كانت تعبّر بشكلها ومضمونها عن النزوع الوطني المستقل غير القائم على أي شروط بريطانية وكانت تلبي إرادة الشعب في الحرية والاستقلال الوطني الناجز.

ومع إعلان الاستقلال في 30 نوفمبر 1967م انتهى كل دور لبعثة الأمم المتحدة وللمنظمة الدولية بالنسبة لمرحلة التحرر الوطني، لأن الهدف قد تحقق بإقامة حكومة وطنية رغم أن تصورات وإجراءات الأمم المتحدة - وهي تصورات وسطية توفيقية - لم تتحقق وخاصة فيما يتعلق بالانتخابات العامة وإقامة حكومة عريضة انتقالية.

الخاتمـــــــــة

تجربة الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل، وثورة 14 اكتوبر المجيدة هي جزء من الإرث الثوري اليمني، وغيرت حركات التحرر الوطنية في القرن العشرين.

لمعرفة التجربة أهمية عملية اليوم في فهم واقع الاستراتيجية الاستعمارية البريطانية ومواجهة الأشكال الجديدة من المؤامرات الراهنة، إذ تتشابه التحديات التي واجهت الحركة الوطنية اليمنية قديماً بما يتهدد الوطن اليوم من أخطار استعمارية.

تتشابه معطيات المعركة اليمنية اليوم مع التحالف العسكري العدواني التي تتزعمه السعودية والإمارات وتدعمه الدول الغربية، مع معطيات حرب التحرر الشعبية، من حيث كون الجغرافيا السياسية التي دارت فيها الأحداث واحدة، وهي المحافظات الجنوبية والشرقية والساحل الغربي، ومن حيث كون الجوار السعودي المتآمر هو ذاته القديم الجديد الذي استقبل سابقاً السلاطين ورعى تشكيل جيوش مرتزقة دعم عمليات عسكرية عدوانية ضد الحكومة المستقلة في عدن.

وكذلك الموقف العدواني الأمريكي الأطلسي في الأروقة والمحافل الدولية الذي كان يساند التحركات البريطانية في اعتبار حكومة الاتحاد -صنيعة بريطانيا- كحكومة شرعية ومحاولة تطبيق قرارات الأمم المتحدة بما يوافق التوجهات البريطانية وهو ما يجري في الوضع الراهن، من تعامل مع الحكومة الموالية للسعودية مع قرارات مجلس الأمن.

كما تتشابه تجربة ثورة تحرير الجنوب اليمني المحتل مع واقعنا الراهن من حيث كون السياسة الاستعمارية البريطانية العامة التي طبقتها إبّان الاستعمار وفي مواجهة ثورة 14 أكتوبر، هي السياسة التي يجري تنفيذها اليوم في جنوب اليمن عبر السعودية والإمارات والولايات المتحدة وبمشاركة بريطانية فرنسية.

نجد في التجربة من تعامل الاستعمار البريطاني مع القوى العميلة نماذج مماثلة لإسقاط حكومة "بحاح" ثم اسقاط رئاسة "هادي" وتشكيل "مجلس العليمي"، فالتخلص من الأوراق المحترقة وإعادة تجديدها بإضافة أسماء وقوى عميلة جديدة وتحت عناوين جديدة هي سياسة بريطانيا القديمة الجديدة.

وتتشابه التجربة مع واقعنا الراهن في القضايا الجيوسياسية، المتعلقة بالجزر، والمضائق

البحرية والسواحل، ومساعي فصل المهرة وسقطرة وحضرموت، فكما في التجربة السابقة حاولت بريطانيا مراراً إبقاء الجزر اليمنية تحت سيطرتها وخصوصاً جزيرة ميون الحاكمة لمضيق باب المندب، والقضايا الاقتصادية المتعلقة بالتعويضات المالية، وارتداد المرتزقة عن الهوية اليمنية، وفي مسألة التعويضات كانت بريطانيا قد تعهدت أمام المجتمع الدولي أنها سوف تدعم حكومة الاستقلال الجديدة بعد تسليم السلطة إليها إلا أنها تراجعت لاحقاً عن هذا الوعد، وهو أمر قريب من عرقلة ملف رواتب الموظفين من النفط والغاز اليمني، ومن المحتمل لاحقاً ألا تفي دول العدوان بالتزاماتها في التعويض وإعادة الإعمار.

كما أن تجربة جبهة التحرير مع الجبهة القومية تشبهها إلى حدٍ ما تجربة علي صالح مع أنصارالله، إذ حاول صالح تفجير الحرب في العاصمة صنعاء خدمة لتحالف العدوان داعيا لفتح صفحة جديدة معه، وهو ما قامت به جبهة التحرر سابقاً من تنسيق سياسي مع بريطانيا وتفجير الحرب في عدن.

وعلى مستوى العلاقات الدولية، تتشابه التجربتان في عدم الاعتراف الدولي بالقوى الوطنية وتصنيفها منظمة إرهابية، لايزال موقف كهذا سائداً ضمنياً تجاه أنصارالله، وهو ذات الموقف الذي كان سائداً من قبل بريطانيا والغرب تجاه الجبهة القومية التي كانت تُعدّ بنظرهم منظمة إرهابية ولم يتم إزالة هذا التصنيف عنها إلا في الشهور الأخيرة من عام الاستقلال 1967م عندما بات انتصار الثورة أمراً واقعاً.

كما نجد في التجربة محاولة ضم القوى الوطنية إلى القوى العميلة لتأليف حكومة مشتركة والنأي بالمعتدي الأجنبي عن الالتزامات، هذه الاستراتيجية التي يحاول العدوان فرضها اليوم كان سابقاً قد حاول تنفيذها عبر أكثر من دعوة وتشكيل حكومي إلا أنه فشل، ومثل هذا الخيار سوف يتكرر عقب انتهاء العدوان حيث تسعى دول العدوان إلى تجاوز الطباع الدولي للحرب والعدوان الأجنبي على اليمن، ومحاولة حل الأزمة على اعتبار أنها قضية صراع يمني يمني بشكل كلّي دون الاعتراف بأي بُعد أجنبي استعماري للصراع.

المراجـــــــــع

تم استقاء المعلومات التاريخية بشكل أساس من الكتب التالية:

1 - راشد محمد ثابت، " 14 أكتوبر من الانطلاقة حتى الاستقلال"،(صنعاء، 2007م، رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 603).

المؤلِف أحد قيادات الجبهة القومية إبان حرب التحرير، ويستند في كتابه على بيانات وصحف الجبهة القومية ومنشوراتها الداخلية وبيانات جبهة التحرير وهي مصادر رئيسية من تلك المرحلة التي عايشها، مرفق كثير منها في كتابه.

2 - أحمد عطيه المصري، " النجم الأحمر فوق اليمن"،(بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ط 2 1986).

وهو كتاب منهجي كُتب بطريقة علمية فيها عرض وتحليل واستنتاجات، ويعود الباحث إلى مصادر أساسية من تلك المرحلة، كان الكاتب إبان حرب التحرير في السلك الدبلوماسي المصري في شمال اليمن، ثم عين في السلك الدبلوماسي المصري في جنوب اليمن، وهو ما مكنه من الوصول إلى معلومات دقيقة، كما أنه كان متابعاً للأحداث حينها.

3 - لـ.فاكوفا، " السياسة الاستعمارية في جنوب اليمن"،(عدن، دار الهمداني ط2 1984م، ترجمة عمر الجاوي).

المؤلفة سوفيتية قدمت كتابها كأطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في معهد آسيا في موسكو، نالت درجة الامتياز عنه، وهو كتاب منهجي مليء بالمراجع، العربية والسوفيتية، والمميز فيه أنه يستند إلى الصحف السوفيتية والإنجليزية والأمريكية التي صدرت في فترة حرب التحرير أي أنه يتمم الكتب التي صدرت بالعربية وكانت مركزة فقط على المصادر اليمنية بدون التطرق إلى المصادر الأجنبية.

4 - عادل رضا، "ثورة الجنوب"،(القاهرة، دار المعارف 1969م).

كتاب منهجي، وما يميز هذا الكتاب كونه صدر بعد عام من تحقيق الاستقلال الوطني، وتنعكس فيه الأمزجة السائدة حينها حيال الإنجاز الوطني اليمني.

5 - مجموعة مؤلفين سوفييت،" تاريخ اليمن المعاصر 1917م1982-م"، (القاهرة مكتبة

مدبولي 1990م، ترجمة محم علي البحر).

وما يميز هذا الكتاب هو أنه عالج القضية من منظور تاريخي في إطار دراسة فترة تاريخية يمنية محدده، وربط الأحداث والتحولات في الشطر الشمالي والشطر الجنوبي في آن مبيناً التفاعل بينهما.

6 - اللجنة التنظيمية في الجبهة القومية، "كيف نفهم تجربة اليمن الجنوبية الشعبية"، (بيروت، دار الطليعية ابريل 1969م).

وهذا الكتاب مرجع مهم، فهو وثيقة تاريخية بذاته، فقد صدر عن الجبهة القومية، ومن قبل شخصيات كانت جزء من الفعل الثوري وقيادة في حرب التحرير، منهم عبد الفتاح إسماعيل، وفيصل عبد اللطيف، وخالد عبد العزيز وكانوا جزءاً من وفد المفاوضات.

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
www.saba.ye/ar